أثر حرب الخليج الثانية على القضية الفلسطينية (١٩٩٠-٢٠٠١)

م.د. أحمد هادي حسين الجبوري

جامعة كركوك / كلية التربية للبنات

الملخص:

كان من المستجدات الأقليميه التي أثرت على العرب والقضية الفلسطينيه بشكل خاص حرب الخليج الثانيه أثر اجتياح العراق لدولة الكويت من شهر اب\اغسطس عام ١٩٩٠م،اذ أن خلال الحرب دخلت العلاقات العربيه مرحلة توعيه من الضعف والانقسام حيث قاتل العرب بعضهم بعضا وخرجوا منها مهمشين ودفنوا معآ على ارض الكويت فكرة الوحده العربيه والتضامن العربي ، ونمت في صفوصفهم شتى انواع النعرات الأقليميه وتراجعت وضعية القضيه الفلسطينيه كقضيه قوميه كانت توحد العرب وتشدهم باتجاه الصراع ضد الاحتلال الأسرائيلي للأراضي الفلسطينيه المقدسه ، وفي حينها أخطأت القيادة في تقديرالمواقف وفي اتخاذ القرارالصحيح الذي يحمي شعبها ويبقى القضيه الفلسطينيه موضع اجماع عربي وظهرت على انها منحازه للعراق ولأحتلاله للاراضي الكويتيه وكان ثمن ذلك باهظآ فقد شرد ما يزيد على ٣٠٠الف فلسطيني من الكويت وتوقفت المساعدات العربيه للمنظمه وحرم ابناء الضفه وقطاع غزه من الدعم والاسناد الذي يقدمه الفلسطينييون لذويهم وحرمت الانتفاضه من الدعم المادي والمعنوي الذي كان يقدم لها من دول الخليج وفقدت القياده الاحترام والتقدير الذين توفروا لها بفضل الانتفاضه والمبادره السياسيه على الصعيدين العربي والدولي واصبحت مطارده دولياً وعربياً بتهمة الانحياز للنظام العراقي في احتلال الكويت.

الكلمات المفتاحية: (حرب الخليج الثانية، القضية الفلسطينية).

The Impact of the Second Gulf War on the Palestinian Issue (1990-2001)

Dr. Ahmed Hadi Hussein Al-Jabouri

University of Kirkuk / College of Education for Girls

ABSTRACT:

One of the regional developments that affected the Arabs and the Palestinian cause in particular was the Second Gulf War, following the Iraqi invasion of the State of Kuwait in August 1990. During the war, Arab relations entered a phase of awareness of weakness

and division, as the Arabs fought each other and emerged from it marginalized and buried together on the land of Kuwait the idea of Arab unity and Arab solidarity. Various types of regional sentiments grew in their ranks and the status of the Palestinian cause declined as a national issue that united the Arabs and drew them toward the struggle against the Israeli occupation of the holy Palestinian lands. At that time, the leadership made a mistake in estimating the positions and in making the correct decision that would protect its people and keep the Palestinian cause a subject of Arab consensus, and it appeared to be biased toward Iraq and its occupation of Kuwaiti lands. The price of that was high, as more than 300,000 Palestinians were displaced from Kuwait, Arab aid to the organization stopped, and the children of the Palestinian cause were deprived of their rights. The West Bank and Gaza Strip were deprived of the support and assistance provided by the Palestinians to their families, and the uprising was deprived of the material and moral support that was provided to it by the Gulf States, and the leadership lost the respect and appreciation that it had gained thanks to the uprising and the political initiative on the Arab and international levels, and it became internationally and Arab-persecuted on charges of siding with the Iraqi regime in the occupation of Kuwait.

Keywords: (Second Gulf War, the Palestinian issue)

خلفيه تاريخيه:

نشأت الجاليه الفلسطينيه في الكويت أول مانشأت بعدقيام دولة(أسرائيل) سنة ١٩٤٨وذلك عندما تحولت مئات الألاف من الفلسطينين الى لاجئين والكويت يوم كانت مقدمه على خطة طموحه للتنميه في اوائل الخمسينات والستينات _ رحبت بأولئك المهاجرين الاوائل وبمرور الأعوام أصبح الفلسطينيون في الكويت جماعة ذات نفوذ في أجهزة الدوله وعلى صعيد القطاع الخاص تتألف من مدرسين وأطباء ومهندسين ومديرين ومقاولين وفنين وخبراءوما الى ذلك، وعقب حزيران ايونيوا١٩٦٧تضاعف عددالفلسطينين في الكويت ’فالكثيرون من القادمين الجدد كانوا في الواقع من أبناء الفلسطينين بنحو١٤٧,٦٩٦نسمه مقارنة ب٧٧,٧١٢نسمه سنة ١٩٦٥و٣٧,٣٢٧نسمه سنة ١٩٦١،وبحلول سنة

١٩٩٠كانت الكويت بمواطنيها البالغ عددهم ٦٥٠,٠٠٠نسمه تضم واحده من اكبرجوالي الشتات الفلسطيني ،اذ بلغ أفرادها انذاك نحو٣٨٠,٠٠٠فلسطيني(١)، ولقد جرت منذ الخمسينات حتى صيف سنة ١٩٩٠ تطورات كثيرة أقامت حاجزآ.

مبهما بين الفلسطينيين من جهة، وبين النظام السياسي في الكويت وبعض قطاعات المجتمع الكويتي من جهة أخرى. وشكلت حرب ١٩٧٣ نقطة تحول باتجاه تبلور هذا الحاجز، فتلك الحرب لم تكن حاسمة، وجلبت معها إلى الكويت مخاوف من احتمالات التوصل إلى تسوية للصراع العربي – الإسرائيلي من شأنها أن تؤدي إلى بقاء جالية فلسطينية كبيرة في الكويت تساوي أكثر من نصف السكان. وتعززت المخاوف من جراء التورط الفلسطيني في الحرب الأهلية في لبنان سنة ١٩٧٥ (وقبلها الحرب الأهلية في الأردن في فترة ١٩٧٠ – ١٩٧١). وعندما جرى حل مجلس الأمة سنة ١٩٧٦، كانت الحرب الأهلية في لبنان إحدى الذرائع الكثيرة التي أوردتها الحكومة الحله. وأصبحت احتمالات أن يخل الفلسطينيون بميزان الجوالي في الكويت، وسط تحولات جذرية وتيارات سياسية سادت المنطقة آنذاك، واحدة من القضايا التي أخذت تقلق المسؤولين في الكويت. وقد تعرضت الكويت في الثمانينات لضغوط داخلية من قبل المجتمع الكويتي وفئاته المعارضة، وهو ما أدى إلى حل مجلس الأمة للمرة الثانية سنة ١٩٨٦. كما شهدت الكويت في أواسط العقد الفائت موجة من الإرهاب على يد جماعات موالية لإيران، وانعكس هذا كله، من حيث زيادة الإجراءات الأمنية الداخلية والتدقيق في هويات المقيمين، على العلاقة بالجالية غير الكويتية الكبرى في الكويت، أي الفلسطينيين، بل بدأت السلطات الكويتية منذ أواخر السبعينات وخلال الثمانينات فرض قيود على الإقامة وتأشيرات الدخول وتصاريح العمل وحصول غير الكويتيين على رخص سياقة السيارات، وما إلى ذلك. |

وفي تلك الفترة، وهذا عامل نعتبره في غاية الأهمية بالإضافة إلى العوامل الأمنية والسياسية، كانت الكويت نفسها تعاني ضغوطا عديدة من قبل مئات وآلاف الخريجين من الكويتيين الذين كانوا يطالبون بتوفير الوظائف والمزايا لهم، وبأن يسمع رأيهم في إدارة شؤون البلد. وقد بدأ هؤلاء الخريجون من أبناء الطبقة الوسطى الكويتية الآخذة في النمو، يرون في الوجود المدني الفلسطيني الكثيف عنصر منافسة لهم، بل عنصرا يمنع ارتقاءهم وتوظيفهم. ونتج من هذه الضغوط اتباع الكويت سياسة "التكويت" التي كانت في أغلب الأحيان سريعة وغير منظمة. وهكذا بدأت المشاعر تجاه الفلسطينيين تتحول إلى نوع من الفتور، ومن البغض أحيانا.

وفي المقابل، ساد بحلول سنة ١٩٩٠ شعور قوي بالاغتراب في أوساط مختلف فئات الجالية الفلسطينية – الأردنية (أغلبية الجالية من حملة الجوازات الأردنية)، التي كانت تضم آنذاك نحو ٣٨٠,٠٠٠ نسمة. فطبقة المهنيين والطبقة

العليا من المجتمع الفلسطيني، اللتان تميزتا بثرائهما وبعلاقاتهما بالنخبة الكويتية، كانتا قادرتين دائما على إدارة شؤونهما وترتيب حاجاتهما عبر الاستثناءات الإدارية التي تقدمها الدولة. أما الطبقة الوسطى والطبقة الفقيرة من الفلسطينيين، اللتان لم تكن لهما علاقات قوية بالسلطات العليا، فقد ولدت لديهما القيود التي فرضت خلال عقد الثمانينات شعورا قوية بالاغتراب (٢)،

ورافقت مشاعر الاستياء المنتشرة في الجالية الفلسطينية تجاه نظام الرقابة والسيطرة في الكويت، مشاعر مقابلة أساسها الارتباط بالكويت. وتجلت هذه المشاعر المتناقضة أكثر ما تجلت في أوساط الأجيال الجديدة من الشبان الفلسطينيين الذين ولدوا وترعرعوا في الكويت. فمعظم هؤلاء الشبان لا يعرف أرضا أو بيتا أو بلدة غير الكويت. وعلى الرغم من حملهم وثائق وجنسيات من دول أخرى (الأردن، أو غزة / مصر، أو غيرهما)، فإن معظم المنتمين منهم إلى طبقات شعبية لم يغادر الكويت قط. وتتقن أغلبية هذا الجيل اللهجة الكويتية، وتستطيع التكلم باللهجتين الكويتية والفلسطينية بسهولة. لهذا كانت الخيارات في صفوف هذا الجيل محدودة للغاية، وكان الشعور بالخوف من المستقبل يتنامى بسرعة فائقة.

لقد أدى اعتماد الكويت على القوة العاملة الفلسطينية، واعتماد الفلسطينيين على الكويت طلبا للرزق والعمل، إلى نشوء ساتر حال دون ظهور هذه المشاعر السلبية بين الطرفين قبل الغزو العراقي للكويت. إذ جرت العادة في أية حال، كما يشير هشام شرابي في معرض تعليقه على المجتمع العربي بصورة عامة، أن يجري إخفاء التوتر والخلافات بغطاء من التصريحات الودية وي "المسايرة والمجاملة

لكن، من جهة أخرى، علينا أن نتنبه إلى أنه على الرغم من مختلف القوانين الجديدة، ومن حالة الغربة التي تحدثنا عنها، فقد كانت الجالية الفلسطينية حتى عشية الغزو العراقي للكويت في ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠ تتمتع بأكبر نفوذ بين الوافدين في الكويت. فعلى الرغم من التناقضات التي أشرنا إليها، والتي يمكن الإشارة إلى ظواهر تشبهها في دول عربية شتي وبين جوال كثيرة، فإن الوضع لم يكن قد وصل إلى حد التفجر؛ إذ كانت توجد أيضا عناصر حماية وتداخل ساهمت في إدامة العلاقة في ظل أجواء من الضيق المحمول. بل أكثر من ذلك، ظلت الكويت حتى سنة ١٩٩٠ ومقارنة بدول عربية أخرى، من أكثر الدول إيجابية في تعاملها مع الجالية الفلسطينية، التي اغتنت بوجود فنانين ومثقفين ومفكرين ورأسماليين ساهموا في الارتقاء بدولة الكويت، وهذا عني في الوقت نفسه أنه لم يكن لدي الكويت والفلسطينيين، سواء بسواء، رغبة في الإخلال بالعلاقة، على الرغم من كثير من إشكالاتها التي شرحناها. إن القوانين

الكويتية، بالإضافة إلى اقتناع الفلسطينيين بأن أي رفض علني لهذه القوانين سيعود عليهم بالخسائر، كانت بمثابة صمام الأمان الحالة التعايش التي ظلت قائمة حتى عشية الغزو

ولهذا، يمكن القول، بلا تجن على الحقيقة، إنه على الرغم من القيود الحكومية الكويتية والاغتراب الفلسطيني الناجم عنها، فقد استفاد الفلسطينيون من الرفاهية الاقتصادية التي تمتعت الكويت بها، كما ساهموا في إيجادها. ويكاد المرء يجزم أنه لولا الغزو العراقي للكويت لاستمرت هذه الترتيبات والإجراءات عقودا أخرى،

غير أن الخطأ الأكبر في هذه العلاقة (وفي جميع العلاقات في الشرق الأوسط التي ولدت انفجارات مشابهة) هو غياب أي إطار رسمي أو شبه رسمي تجري من خلاله مناقشة المشكلات وأسباب الخلاف، وإيجاد حلول لها. وبمعنى آخر، لم تكن هنالك مؤسسة كويتية تملك الشرعية الكافية لتميز الغث من السمين في القضايا المتعلقة بالعلاقات بين الأطراف المعنية. وقد طرحت فكرة منح الإقامة الدائمة لعدد من الفلسطينيين أو لنسبة صغيرة من ذوي الكفاءات، فولد ذلك ارتياحا فلسطينية في أواخر الثمانينات، غير أن الأمر لم يتحقق، مع أنه محل تفكير جدي لدى بعض أعضاء النخبة الحاكمة(٣).

الفصل الاول:

اولآ: الغزو العراقي وردة الفعل الأولى للمجمتع الفلسطيني في الكويت:

جاء الغزو العراقي للكويت ليجلب معه للفلسطينيين مشاعر الخسران وفقدان الاتجاه. فمن جهة، كان المجتمع الفلسطيني في الكويت معتمدا على النظام الكويتي التأمين العيش والإقامة، ومن جهة أخرى، تميز هذا المجتمع بارتباطه القومي وارتباط مشاعره بمصير الفلسطينيين في الدول الأخرى. وتجلى الصراع في الوسط الفلسطيني بين القيم القومية والمصالح المعيشية أكثر ما تجلى في الأزمة التي تفجرت في آب / أغسطس ١٩٩٠

منذ بداية الغزو(٤)، انقسم المجتمع الفلسطيني في الكويت إلى مجموعات ثلاث: هي: فلسطينيون متعاطفون مع العراق؛ فلسطينيون معارضون للغزو ومتعاطفون مع الكويت: آخرون اتخذوا سبيل الحياد. واتخذت كل واحدة من هذه المجموعات موقفها بناء على خبراتها التاريخية في الكويت. فالمتعاطفون مع الغزو العراقي نظروا إليه باعتباره عملية موقتة لن تضر بأحد، بل اعتبروا أن هذا الحدث قد يأتي بوضع مفيد لوجودهم في الكويت ولقضية الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة. وكان

ضمن هذه المجموعة فلسطينيون اعتقدوا أن الكويت كانت تضغط على الفلسطينيين لأجبارهم على مغادرتها، كما اعتبروا أن الغزو العراقي تم نتيجة رفض الكويت الاستجابة لبعض مطالب العراق الاقتصادية.

ويمكن القول إن هذه الفئة من أبناء الجالية الفلسطينية في الكويت ضمت في صفوفها آراء عدة تراوحت بين التعاطف المتحفظ مع العراق وبين الدعم الكامل والمتحمس والعلني له. وقد ارتفع عدد الفلسطينيين المتعاطفين مع العراق عندما أعلن العراق أنه مستعد للانسحاب من الكويت شريطة أن تنسحب إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ استحضر هذا الإعلان مسألة القيم القومية والوطنية لدى الفلسطينيين." وهي قيم تعود إلى تجربة الفلسطينيين مع الصهيونية والغرب، وتحولهم دوما إلى ضحايا للصهيونية وتوسعها. ويلاحظ أن النسبة الأكبر ضمن هذه الفئة كانت من قطاعات الفلسطينيين الأقل حظا اقتصادية. وقد عضد موقفهم هذا، في الأسابيع الأولى من الغزو، المعاملة الحسنة التي كان يتلقاها الفلسطينيون عند نقاط التفتيش التي أقامها العراقيون في شوارع الكويت(٥)

أما الفلسطينيون في الكويت الرافضون للاحتلال والمتعاطفون مع الكويت، وهم أقلية لا يستهان بها (بلغت نسبتهم نحو ٣٠ بالمئه على الأقل في بداية الغزو، ثم ارتفعت بمرور الوقت بعد أن اكتوى الكثير من الفلسطينيين بتصرفات الأجهزة العراقية والجيش العراقي غير المسؤولة في الكويت، فقد استمدوا قوتهم العاطفية، تجاه القضية الكويتية الناشئة، من علاقاتهم الشخصية بالكويتيين، أكانوا مسؤولين أم أفرادا أم شركاء أم زملاء أم أصدقاء، وتتألف هذه الفئة من أفراد من الطبقات والمهن كافة، وكان دافعها إلى اتخاذ هذا الموقف العلاقة النفسية أو الاقتصادية أو المهنية أو الاجتماعية التي بنتها في الكويت عبر عقود من الزمن. كما أشار كثير من أفراد هذه الفئة إلى أن الكويت تضم بين ظهرانيها واحدة من أكبر الجوالي الفلسطينية وأكثرها ثراء في العالم. فالصحافة في الكويت قبل الغزو كانت أساسا "صحافة فلسطينية" تماما، شأنها شأن وسائل الإعلام الأخرى. أضف إلى ذلك كله أن الكويت دأبت طويلا

على دعم القضية الفلسطينية والانتفاضة كما كانت قبل الغزو واحدة من أكثر الدول العربية دعما للانتفاضة

وقد تجلت أنشطة هذه الفئة المعارضة للغزو في إعلانها الشك في نيات العراقيين الحقيقية، والمشاركة في الأنشطة المؤيدة للقضية الكويتية، والرفض التام للاحتلال(٦)، والتعاون مع العمل الشعبي والمقاوم الكويتي، وترك الكويت في أثناء الاحتلال. ولعل أول تعبير علني لتضامن الفلسطينيين مع الكويتيين جاء في هيئة تظاهرة علنية وحاشده ذات طابع شبه عفوي هتفت لأميرالكويت وشعبها ،وكان ذلك في ١٤اب\اغسطس في منطقه حولي التي تقطنها أغلبيه شعبيه فلسطينيه، أما

المجموعة الثالثة فتتألف من الفلسطينيين في الكويت الذين اتخذوا حيال الغزو موقف الحياد، وكان موقف المحايدين آنذاك نابعا من تحفظهم تجاه السياسات العربية وعدم رغبتهم في المشاركة. وكان لسان حال هذه الفئة يقول: "لتحل الأمور نفسها بنفسها، فمن نحن لكي تكون لنا كلمة فيها، إنه أمر أكبر من قدرتنا على تغييره. إن الأميركيين

والسعوديين والروس وصدام والصباح هم الذين سيحلون الأزمة. فهذا الأمر متروك للكبار" أو كانوا يقولون: "هل تعرف أنت أكثر من الملك حسين؟ إنه محنك ولا بد أنه يعرف شيئا لا نعرفه نحن لكي يتخذ مثل هذا الموقف، وما علينا سوى إطاعة الأوامر وحماية عائلاتنا. وهكذا فإن أهم ما كان يشغل بال هذه الفئة هو تحقيق أمنها الوظيفي بصرف النظر عمن هو صاحب العمل

هذه الفئة التي عاشت اغترابا في ظل النظام الكويتي قبل آب / أغسطس ١٩٩٠ لم تفكر في جوانب الاحتلال الخلقية أو السياسية. لقد كانت محيدة أصلا، ولم تكن قبل الغزو تشارك في أنشطة سياسية فلسطينية أو غير سياسية، وكان جل اهتمامها أن تستمر عجلة الحياة بصورة طبيعية قدر الإمكان، وبالتالي اتخذت خلال الأزمة موقفا

حياديآ، ويمكن القول إن هذه الفئة، التي ربما كانت نسبتها نحو ٣٠بالمئه في بداية الغزو، تحولت مع الوقت عن موقف الحياد بعد أن رأت طبيعة الممارسات العراقية في الكويت.

إن ردة الفعل الأولى على الغزو بين الفلسطينيين في الكويت كانت، كما أوضحنا خليطا من المواقف والمشاعر المتناقضة؛ إذ تبلور موقف هو بين التأييد وعدمه، بين التعاطف وعدم التعاطف، بين الحقيقة والخيال. وهذا الموقف اختلف بين فئة وأخرى وبين جماعة وأخرى، كما اختلف بين فرد وآخر في الأسرة الواحدة(٧).

ثانيآ: المؤثرات الخارجية

في أوقات الأزمات، هناك دائما قوى خارجية مباشرة وغير مباشرة تقوم بدور في التخفيف من حدة الأزمة أو في تصعيدها. وللعوامل الخارجية، كما يذهب كوبسون Copson)، تأثير هائل في المواقف وقت الأزمات. فالقادة العراقيون والفلسطينيون على حد سواء صبغوا بمواقفهم وسياساتهم غير السليمة المجتمع الفلسطيني في الكويت بصبغة يصعب إزالتها، وذلك بغض النظر عن حقيقة المواقف والمشاعر المعارضة أو المؤيدة.

في الأيام الأولى للأزمة في الكويت، بقي الأساس في العلاقة الفلسطينية – الكويتية على حاله السلمية، بل يمكن القول إنه لولا أثر العوامل الخارجية وضغطها وحضورها الدائم وسط الجالية الفلسطينية في الكويت لماتوترت العلاقات الفلسطينية – الكويتية. فالعوامل الخارجية قامت بالدور الأكبر في تغير الموازين كافة بين المتعاطفين الفلسطينيين (المؤيدين للعراق) وبين المحتجين الفلسطينيين

ضد العراق). لقد أدى هذا التغير في النهاية إلى فتور المحتجين واتخاذهم موقفا سلبيا، وإلى تعالي أصوات المؤيدين للعراق وتكريس وجودهم العلني في الكويت(٨). وقد تم هذا على الرغم من أن أعداد المتعاطفين الفلسطينيين مع العراق

بدأت تتناقص بمرور الوقت، إذ أصبحت الأغلبية من الفلسطينيين مناهضة للاحتلال بالقول أو ببعض الممارسات، وهذه حالة واضحة لتحكم الأقلية الإرهابية، والعوامل والعناصر الخارجية، في الأغلبية الخائفة والمفككة في الوقت نفسه. بل لسوء حظ الجالية الفلسطينية في الكويت، فإنها منذ البداية اعتبرت في الأوساط العربية، كما في الإعلام الخليجي والإعلام المصري، مؤيدة للعراق بغض النظر عن موقفها الحقيقي، الذي كان انعكاسا لانقسام حاد وآراء متناقضة تعبر عن مشاعر خوف وغياب أمان أوعن قلق تجاه المستقبل بل أتهمت الجاليه الفلسطينيه من دون غيرها بحالة النهب والفوضى التي عمت الكويت مع أن تلك الحاله كانت حاله عامه سادت الكويت وشاركت فئات عربيه وغيرعربيه فيها، وهذه حاله شائعه في مثل تلك الاوضاع ،وامثلة الحرب الاهليه اليمنيه اوالحرب الاهليه اللبنانيه او حتى انقطاع الكهرباء في نيويورك مدة ثلاث ساعات تؤكد بأن حالة النهب تتحول وسط قطاع من بسطاء الناس الى حاله عامه منذ سقوط هيبة القانون والنظام،وان تصرفات منظمة التحريرالفلسطينيه ومواقفها خلال الأزمه وخاصه بعد زيارة رئيسها ياسرعرفات للعراق بعديومين فقط من الغزو وتصويت المنظمه ضد قرارات القمه العربيه التي عقدت في ١٠اب\اغسطس والتي شجبت الغزو(٩)قد سممت العلاقات الفلسطينيه –الكويتيه في الكويت وفي حين ان مواقف بعض قادة منظمة التحريرامثال: فاروق القدومي وجورج حبش وابوالعباس وياسرعبدربه، على شاشة التلفزه العراقيه عبروا عن تضامنهم مع العراق وشجبهم لموقف الولايات المتحده وبينما عبرزعماء اخرون في المنظمه وبعضهم من حركة فتح أمثال: عبدالله حوراني وصخرحبش وعباس زكي عن وقوفهم الى جانب العراق ،وقدبرزت بعض التصريحات واهمها البيان الذي وقعه عشرات الشخصيات الفلسطينيه في الاراضي المحتله التي تدعوالعراق الى الانسحاب والى حل سريع للأزمه(١٠).

ثالثآ: الأعلان الجمهوري العراقي:

جاءأعلان الريئس العراقي صدام حسين في ١٢اب\اغسطس اذ رابط الانسحاب العراقي من الكويت بأنسحاب (أسرائيل)من المناطق التي تحتلها ليزيد من تدهورالعلاقات الفلسطينييه–الكويتيه اذ رائ الكويتيون في هذا الربط بين القضيتين عائقآ امام تحرير الكويت وبينما راى الكثيرمن الفلسطينين في العالم ان ذلك الربط أنما هو فرصة لتذكيرالعالم بمصيبتهم المعلقه منذ ٤٢عامآ، اضافة الى عوامل الاعلام الخارجي ومواقف منظمة التحريرالفلسطينيه والربط السياسي بين قضية الكويت الجديده وقضية فلسطين الأقدم، جاءت السياسه العراقيه في الكويت لتستثمر كل شيء من أجل توريط الفلسطينيين في امور الاحتلال ’وقد أدرك العراقيون ان الفلسطينين في الكويت كانوا منقسمين على أنفسهم ومعتمدين على الأمن المعيشي وعلى نظام الاقامه السابق في الكويت ولذا قرروا استخدام النظام نفسه واستغلال حاجة

الفلسطينين الى الاقامه والعمل والتامين الاجتماعي لدفعهم الى التعاون معهم، وقد وصل المسؤولون العراقيون الى الكويت منذ اواسط اب\اغسطس وفي نيتهم أدارة شؤون البلاد وتصرفوا في الكويت كما لو أن تسوية ماسيتم التوصل اليها في أية لحظه مع الولايات المتحده والمجتمع الدولي لحل النزاع وعليه وعد العراقيون الفلسطينين بتجديد عقود عمل المدرسين منهم وموظفي الدوله أذ أستأنفوا اعمالهم كما وعدوا الذين باشروا اعمالهم بتجديد اقامتهم حالما تنتهي الأزمه وتصبح الكويت بحسب دعواهم منطقه اقتصاديه حره بأشراف العراق وسيكون مصير من يرفض اسئتناف العمل الطرد وفقدان حقوق الأقامه وجميع التعويضات الناتجه من عملهم على مدى عقود(١١) وأذيعت هذه الشروط عبرمختلف أجهزة الاعلام من اذاعة وتلفزه وصحف وأدت الى أنتشار رعب حقيقي في صفوف الوف العائلات الفلسطينيه التي ليس لها من ضمان معيشي سوى وظائفها وتعويضات نهاية الخدمه،كما أن هذه العائلات لاتعتمد في معظمها على دوله تعينها أوحكومه تنقذها من الفقر ولعل الاوضاع التي واجهها الاف الفلسطينيين الذين رحلوا الى الاردن خلال الشهرالاول من الأزمه كانت في مصلحة العراق فقدعانى اولئك الفلسطينيون البطاله والمعامله السيئه الناجمتين في أحد وجوهمها عن عدم تأييد الفلسطينين القادمين من الكويت لصدام وشعاراته وقد دفع هذا الأمرالكثيرين منهم لحسن حظهم او لسوئه الى ترك عائلاتهم والعوده الى الكويت يحدوهم الأمل بحماية أعمالهم وحقوقهم في الكويت وهكذا وقع الفلسطينين بين فكي كماشه: فهم أن لم يتعانوا مع العراق سيكون مصيرهم فقدان اعمالهم واقامتهم وتعويضاتهم وغيرها من الفوائد التي عملوا من أجلها على مدى عقود ، وأن تعاونوا واستأنفوا أعمالهم أصبحوا في نظرالكويتين خونه، لهذا أخذ الكثيرون من الفلسطينين خطآ وسطآ فقرر عددكبيرممن كانوا يعملون في الأجهزه الحكوميه قبل الأحتلال وكانوا كثيرون منهم متعاطفين مع الكويت العمل في وزارات الشؤون الاجتماعيه والعمل والتربيه والكهرباء وغيرها، وكان مبررهم أن لاغضاضة في العمل في ظل الاحتلال تماماً كما فعل الفلسطينيون في أبان فترة الانتداب البريطاني على فلسطين وكما يفعلون في الضفه وقطاع غزه منذ سنة ١٩٦٧(١٢).

رابعآ: تدهورالعلاقات الكويتيه- الفلسطينيه في الكويت:

مما زاد في الطين بله وأدى الى أزدياد السوء في العلاقات الكويتيه- الفلسطينيه في الكويته هو رفض الكويتين في أغلبيتهم العظمى بأستثناء العاملين في الوظائف الحيويه كالصحه والماء والكهرباء، بينما أعلن الكويتيون الاضراب عن العمل تفاؤلآ بتحرير بلدهم فبدأ الفلسطينيون في الكويت متشائمين حيال امكان تحرير الكويت كما لو انهم يناصرون العراق على حساب الكويت فتجربة الفلسطينين مع السياسه في وطنهم كانت أذا ضاعت الارض فلن تعود ثانية بسرعه ، وهكذا ساد العصيان المدني بين أغلبية الشعب الكويتي بأستثناء بعض حالات التعاون مع العراقيين بينما لم يكن

الأمر كذلك في الوسط الفلسطيني على الرغم من النقمه السياسيه والاجتماعيه والاقتصاديه على السياسه العراقيه، وفي تلك الاثناء كانت جميع الرسائل التي تصدرعن قيادة منظمة التحرير الفلسطينيه والاردن تشيرالى انه سيتم في النهايه التوصل الى شكل من اشكال التسويه(الحل العربي) وأن الذين أستأنفوا اعمالهم خلال فترة الاحتلال سيكونون جزءآ من الصيغه الجديده للتسويه ، واستهانت جميع التعليمات والاشارات التي صدرت عن القياده الفلسطينيه الرسميه انذاك بأحتمالات اللجوء الى الحل العسكري والفلسطينييون ايضآ وقد رفضوا تمامآ فكرة وقوعهم اسرى فكانوا ضعافآ أمام السياسه العراقيه وقد توقع عدد قليل أن يتم تحرير الكويت عسكريآ لكن قسم كبيرآ كان مقتنعآ بأن الكويت ستحرر بوسيله او بأخرى(١٣) وهناك حاله معروفه تلقي الضوء على اساليب العراق في محاولة السيطره والتأثيرفي الجاليه الفلسطينيه في الكويت وهي تلك المتعلقه بالمدرسين الفلسطينين هناك فقد عاد مالايقل عن ثلاثة الاف مدرس فلسطيني من اجازاتهم وأستأنفوا اعمالهم في اوائل ايلول\سبتمبر بناءآ على اعلانات السلطات العراقيه وتهديدها العلني بطرد كل من لايعود الى عمله وكان هولاء المدرسون والمدرسات يخشون فقدان حقوقهم كافة،' فسجلوا اسمائهم كما طلبت السلطات العراقيه وقد اراد العراقيون بأوامر من (حسن علي المجيد) ابن عم الريئس العراقي صدام حسين وريئس الاداره العسكريه للاحتلال أن يلقنوا الفلسطينين الذين يعتبرونهم غيرمتعاونين معهم درسآ : أذ قررحسن علي المجيد فصل كل مدرس فلسطيني أستأنف العمل متأخرآ عن الموعد ١ايلول\سبتمبر ولو يومآ واحدآ ،وهكذا تم فصل الأغلبيه أما الذين واصلوا اعمالهم ولم يفصلوا من الخدمه فقد ارعبهم القرار العراقي واستمربعضهم في التعاون فشغل مناصب قياديه في الاداره الجديده وأثربعضهم الاخرعدم التعاون والتهرب اوالبقاء في مكان عمله مع العراقيين من دون القيام بأي دور واضح منتظرآ فرصة للتهرب من اية مسؤوليات جديده،وبهذه الأقليه من المدرسين بدأت المدارس تستعد لاستئناف الدراسه واصبحت أعادة فتح المدارس في الكويت مثار خصومة رئيسيه بين الكويتيين والفلسطينين والواقع أن عددآ قليلآ من المدارس فتح ابوابه ولم يتجاوز عدد التلاميذ الفلسطينيين فيها الخمسة الاف تلميذ سجلوا فقط في الأيام الاولى والحقيقه أن كثيرين من الأهالي اجابوا حين سئلوا عن سبب التسجيل بالقول: لمنع الاطفال من البقاء في الشقه اوفي الشارع بلا اي رقابه من الأب مع كل افاق الفلتان الاخلاقي والفوضى واحتمالات التعرض لمواقف سلبيه في ظل الاحتلال(١٤) لكن التلفزه العراقيه استغلت هذه المسأله ايما استغلال لتزيد الخلاف الكويتي الفلسطيني اتساعآ ولتوجد الية تؤدي الى مزيد من الاعتماد الفلسطيني في الكويت عليها،وذلك عندما بث مشاهد تصور الطلاب والمدرسين الفلسطينيين وهم يهتفون بشعارات تمجد صدام حسين وتهاجم الكويت وعلى الرغم من أن هذه المدارس لم تستمر طويلآ في عملها فأنها أججت النارالمشتعله بين الشعبين أذ ساد بين الكويتين اعتقاد أن هم الفلسطينيين الأكبر هو التوطن في

الكويت من دون اي أعتبارلمصيرالكويتيين كما استأنف عدد اخرمن الطلاب الفلسطينين الذي سجلوا اسماءهم وذهبوا الى الجامعه وتعاونوا مع الكويتيين بتسريب المعلومات التفصيليه بشأن نيات العراقيين واعمالهم في الجامعه او بمزوالة العمل بصوره سلبيه جدآ تجاه العراقيين وقام العراقيون فيما بعد بأغلاق الجامعه ونقلوا جميع ممتلكاتها واجهزتها ومعداتها الى العراق كما فعلوا بمعظم المؤسسات الكويتيه الاخرى(١٥) وامعاناً في زيادة تأثير العوامل الخارجيه عمدالعراق الى ارسال نحو٢٠٠فلسطيني من اعضاءجبهة التحريرالعربيه التي ترعاها بغداد لضبط المجتمع الفلسطيني والسيطره على بعض ممثلي منظمة التحريرالفلسطينيه المحليين ممن تعاطفوا مع الكويت فقد كان عددغيرقليل من العاملين المحليين في صفوف منظمة التحرير وفضائلها متعاطفين مع الكويت وقد لمسوا على مدى الاعوام الدعم الكويتي لقضيتهم ووزع اعضاء من جبهة التحرير العربيه هذه وكانت اغلبيتهم من الفلسطينيين المولودين والناشطين في العراق على مختلف نقاط التفتيش وبعض اقسام الشرطه العراقيه الأمرالذي احدث توترآ في اوساط الفلسطينيين انفسهم ومزيدآ من التوتربينهم وبين الكويتين ،وقد انضم اعضاء من جبهة تحرير فلسطين بقيادة ابوالعباس الى اعضاء جبهة التحرير وجلبوا معهم الى الكويت في تشرين الثاني /نوفمبر وكانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠عشرات المسلحين ووزعت جماعة ابوالعباس ايضآ على نقاط التفتيش في الكويت وكانت تصطف أمام مكاتب هذه الجماعات سيارات نقل كبيره لنقل الممتلكات المسروقه ،اما تنظيم ابو نضال المنشق عن فتح فقد اقام مكتبين له في الكويت احدهما في الخالديه وذلك لأستفزاز الكويتين اذ أن الخالديه ضاحيه تقطنها اغلبيه كويتيه تقليديهوالاخر في منطقه النقره ذات الاغلبيه الفلسطينيه وكان يعمل في هذين المكتبين عدد يتراوح بين ١٠اشخاص و٢٠شخصآ، اما جبهة النضال الشعبي فقد فتحت هي الاخرى مكتبآ لها قوامه ١٠اشخاص كما بغثت جماعه اخرى تتألف من اعضاء تابعين لمنظمة صغيره كان يقودها وديع الحداد سابقآ احد ممثليها الى الكويت وعينت الجبهه الشعبيه لتحرير فلسطين في مكاتبها افراداً محليين فهي مثل حركة فتح وبعض التنظيمات الفلسطينيه الاخرى كانت قد أسست لنفسها وجوداً شرعياً ومحلياً ومكتسباً في الكويت قبل الاحتلال ولم تكن بحاجه الى جلب عناصر من الخارج،وحقيقة الامر انه كان هناك فعلاً حالات تعاون مع سلطات الاحتلال من قبل فلسطينين محليين لكنها كانت في الجوهرمحدوده ولاتعكس الموقف العام للفلسطينيين في الكويت بل ان المتعاونين كانوا يتعرضون لضغوط من عائلاتهم لكف عن تعاملهم مع الجيش الشعبي او مع بعض المنظمات العامله في العراق،فعندما شرع العراقيون في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠في تسجيل جنود في الجيش الشعبي انظم مئات من الفلسطينيين الفقراء الى هذاالجيش املاً بالحصول على رواتب متواضعه وعلى امتيازات معينه كالوقود والخبزمجاناً وتجاوز الوقوف في صفوف ساعات طويله كالكويتيين وغيرهم من الفلسطينين للحصول على حاجاتهم كما

شارك مئات الفلسطينين في معسكرات التدريب التي اقيمت في المدارس كالمعسكرات التي اقامتها جبهة التحريرالعربيه في مناطق مختلفه في الكويت وقد شارك في تلك التدريبات مئات من الفلسطينيين الذين كانوا يطمحون الى مقاتلة الولايات المتحده التي يعتبرونها سبب نجاح اسرائيل في الاحتفاظ بأراضيهم وظل هذه الفوضى التي سادت ارتكب عدد من الفلسطينيين تجاوزات ضد كويتيين ابرياء ومدنيين وكانت جبهة التحريرالعربيه وربما جماعات اخرى ايضآ تتولى احياناآ القبض على الكويتيين الذين تشك في تعاملهم مع المقاومه لكنها كانت تمارس العمل نفسه تجاه الفلسطينين المعارضين للوجودالعراقي اوالرافضين للتعايش معه كماأن قوى فلسطينيه اخرى ارتكبت حماقات وعلى الرغم من ان المتعاونيين كانوا اقلية في اية حال وعلى الرغم من محدودية اعداد الفلسطينيين الذين قدموا معلومات عن افراد مقاومين كويتيين ومن مقاومة فلسطينيين رفضوا هذه السلوكيات المدمره ومن ان مشاعر اغلبيتهم كانت بدرجه اوباخرى متناقضه للسياسه العراقيه على الرغم من ذلك كه فأن مواقف هذه الأقليه وتصرفاتها تجاه الكويتين تركت جروحآ عميقه في نفوس الشعب الكويتي(١٦)

وهكذا، شعر الفلسطينيون في الكويت، في ظل التصنيف العام لهم، بأنهم خسروا الحكومة الكويتية في المنفى ووقعوا في مصيدة يصعب الخلاص منها. بل نجد أن أجهزة الإعلام في كثير من الدول العربية ساهمت بصورة مقصودة أو بصورة عفوية في نشر معلومات غير مدروسة وغير صحيحة عن عمليات سلب ونهب قام الفلسطينيون بها، وعن تعاونهم الكامل مع العراق. بل صور إعلام بعض الدول العربية الاحتلال العراقي للكويت بأنه احتلال فلسطيني. وكان في هذا الكثير من التجني

وفي الوقت نفسه، وقع الفلسطينيون ضحية السياسة الرسمية الفلسطينية، إذ لم يقم رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ولا أعضاء المنظمة بمناشدة الفلسطينيين عدم التعاون مع العراقيين؛ بل إنهم، ونتيجة سياسة غير مدروسة تغلب عليها الانفعالات والغوغائية السياسية أججوا النار وأوحوا للفلسطينيين بإمكان إيجاد حل عربي للأزمة. أما الفلسطينيون في الكويت، فعلى الرغم من صغر نسبة المتعاونين منهم فعلا، فقد وقعوا في حيرة من أمرهم؛ فقد كانوا بلا قيادة حقيقية

كان معظم الوجوه المعروفة في الجالية خارج الكويت عندما وقع العدوان)، وبلا معلومات، وسط رمال متحركة ودول ومنظمات وأحزاب أرادت جميعها استخدام ورقتهم بما يعود عليها بالكسب السريع. وهذا مجرد مثال لفشل السياسة العربية ومدى انحطاطها، ودليل على قدرة الأزمات المفاجئة على تغيير العلاقات الطبيعية إلى صراعات عميقة بين الشعوب

وعلى الرغم من القول إنه كان يمكن للفلسطينيين في الكويت اتخاذ موقف آخر منذ بداية الأزمة (كما فعل الأرمن في لبنان خلال الحرب الأهلية ومنذ انطلاقتها) فإن هذا الأمر كان من الصعب تحقيقه، بل يمكن الجزم أنه كان مستحيلا في ظل العوامل الإقليمية والخارجية والعراقية التي سادت حينذاك، إن العوامل الخارجية، كمواقف منظمة التحرير الفلسطينية والأردن والعراق، وغياب قيادة فلسطينية داخلية، مع ما رافق ذلك من مشاعر الاغتراب في أوساط الفلسطينيين آنذاك، تضافرت جميعها لإعطاء الجالية الفلسطينية في الكويت

بعدا لا يعبر عن حقيقة موقفها. وبينما نجد أن الأرمن في لبنان كانوا مواطنين لبنانيين ولم تقلقهم يوما قضايا الإقامة والضمان الوظيفي، ولم تقض مضاجعهم

بعدا لا يعبر عن حقيقة موقفها. وبينما نجد أن الأرمن في لبنان كانوا مواطنين لبنانيين ولم تقلقهم يوما قضايا الإقامة والضمان الوظيفي، ولم تقض مضاجعهم المخاوف من احتمالات ترحيلهم، فإن القضايا التي كانت تؤرق الفلسطينيين وسط الأزمة كانت مصدر ضعف موقفهم، وسببا من أسباب نجاح العراقيين في زجهم في أمر لم يكونوا على الصعيدين الذاتي والجماعي، يرغبون في التورط فيه

لقد أبقت هذه التطورات في العلاقة الكويتية – الفلسطينية، إلى حد كبير، الصورة الكلية في الشارع الكويتي تجاه الفلسطينيين غامضة، كما أبقت الصورة الكلية بين الفلسطينيين تجاه ما كان يجري بين الكويتيين أيضا غير واضحة(١٧). لكن يجب التأكيد هنا أنه فيما يتعلق بعملية نزع كل طرف عناصر الصفة الإنسانية عن الطرف الآخر فإن كلا منهما لم تتوفر لديه المعلومات عن الوجه الإنساني الكلي للطرف الآخر خلال الاحتلال. فالفلسطينيون لم يعرفوا الكثير عن الانتهاكات العراقية لحقوق الإنسان في المناطق الكويتية، إذ لم يكن أحد في منطقة حولي، على سبيل المثال، يعرف ما كان يجري فعلا في منطقة القادسية الكويتية، مع أن الفاصل بينهما شارع واحد فقط. وفي المقابل، لم يكن سكان منطقة القادسية الكويتيون يعرفون، خلافا لاعتقادهم، أن قطاعآ كبيرا من الفلسطينيين لم يكن مغتبطة بما كان يجري لهم، وأن الكثيرين منهم خاطروا بأنفسهم، بصورة أو بأخرى، عندما امتنعوا من التعاون مع العراقيين وبما أن عددا قليلا من الكويتيين زار المناطق الفلسطينية، كما أن عددا قليلا من الفلسطينيين زار المناطق الكويتية في إبان الاحتلال، فإن في الإمكان القول إن نسبة الخوف وتشكك كل منهما في الآخر قد ارتفعت. وخلال فترة الاحتلال، كانت شقة الخلاف والتباعد تتسع بين الشعبين، إذ كانا يفسران الحدث الواحد من منظورين مختلفين متناقضين، ولم يقترب أي من المنظورين من تفهم أوضاع وحاجات وحقائق الأخر(١٨)

خامسآ: السياسة العراقية والاوضاع المتدهورة

على الرغم من الأوضاع الإقليمية ودور القوى الخارجية، يمكن القول بكل ثقة إن سياسة العصا والجزرة التي اتبعها العراق كي يلوي ذراع الفلسطينيين ويفرض التعامل عليهم في الكويت كانت نتيجتها، بمرور الوقت، عكسية تماما، بل كانت سياسة فاشلة لم تجلب للعراق سوى حفنة من المتعاونين وأقلية من المتعاطفين، اذ ان إدارة شؤون العرب، التي استحدثها العراقيون للإشراف على إقامات غير العراقيين في الكويت، لوجدنا أنها أجبرت الفلسطينيين على التوجه إليها والوقوف في صفوف طويلة ومهينة أياما كثيرة لتقديم مستنداتهم إلى موظف عراقي صغير لإثبات إقاماتهم. وفي تشرين الأول/أكتوبر أعلن العراق مساواة العملة العراقية بالدينار الكويتي، مخفضا بذلك المدخرات اثني عشر ضعفا، وقد شكل ذلك بداية كارثة اقتصادية لجميع الفلسطينيين ولكل من استخدم الدينار الكويتي، أضيفت إلى قيام العراق بطرد المدرسين الفلسطينيين بالألوف، ثم إغلاق الجامعة ونقل محتوياتها إلى العراق، ثم الشروع في حملة نهب لمرافق حيوية كثيرة في الكويت. وهكذا بدأ الناس يصنعون الخبز في بيوتهم، وبدأ المهندسون والصيادلة والمدرسون الفلسطينيون يبيعون مقتنياتهم الشخصية لتأمين معيشتهم تحت نير الاحتلال، وفي زمن الغزو العراقي، وفي غضون أسابيع، تحولت هذه الجالية الغنية المرفهة (مثل سائر أبناء الشعب الكويتي) إلى جالية عاطلة عن العمل وفقيرة بكل معنى الكلمة

ومع مرور الوقت، تحول تعاطف قطاع من الفلسطينيين، ممن صدقوا شعارات العراق القومية، إلى مشاعر متباينة من الخوف والتوجس والرفض. لقد حطم جيش العراق العربي حياة الجميع وأسباب عيشهم، والعدد القليل من الفلسطينيين ممن استفاد من الاحتلال كان في أغلبيته من الأوغاد واللصوص والمنتهزين، ومن ذوي المذاهب السياسية المؤيدة للعراق. أما العائلات التي اضطرت إلى الرحيل إلى الأردن وأخذ أمتعتها معها، فكان يتحتم عليها أن ترشو الجنود العراقيين، كأن تعطيهم أجهزة فيديو أو غيرها من الأدوات الكهربائية. إن ما لا يقل عن ٢٠٠

، ٠٠٠ فلسطيني ممن كانوا يملكون الحد المالي الأدنى الذي مكنهم من مغادرة الكويت خلال فترة الاحتلال يمكن وضعهم في خانة المعارضين للاحتلال والرافضين لأساليبه. والذين رحلوا إلى

الأردن، بعد أن اتضحت لهم حقيقة الاحتلال العراقي، عاشوا هناك حالة من الاغتراب في مجتمع كان مغشوشآ ومخدوعا بشعارات صدام ووعوده. وكان لسان حال الكثيرين منهم انتظار الوقت الذي تنجلي فيه هذه الحقيقة بوضوح أمام الجمهور المشحون في الأردن (١٩)

وفي غمرة الفوضى التي سادت الكويت آنذاك، حاول عدد من أعضاء مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في الكويت إنقاذ الموقف الفلسطيني المضطرب والمفكك. فكان أن رأس أبو الأديب (سليم الزعنون)، عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" ونائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني وممثل قديم لحركة "فتح" في الكويت ودول الخليج، وعوني بطاش، ممثل

المنظمة في الكويت، وفدا من أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية في الكويت لمقابلة ما سمي حكام الكويت الجدد: حسن علي المجيد، وسبعاوي إبراهيم الحسن، الأخ غير الشقيق لصدام والمسؤول عن الأمن في العراق والكويت. وكان هذا الاجتماع الذي عقد في الكويت مثالا لانعدام الثقة بين الطرفين وشاهدا على طبيعة العلاقة بين الفلسطينيين والمحتلين العراقيين

وفي أثناء اللقاء الذي تخلله بعض المجاملات التقليدية في البداية، تقدم الوفد الفلسطيني من العراقيين بشكاوى تتعلق بصعوبة الأوضاع التي يعيشها الفلسطينيون، وعبر عن مخاوفه وقلقه بشأن رواتب الفلسطينيين ووظائفهم، وبشأن البطالة المتفشية في صفوفهم. كما تساءل الوفد عن مصير من يغادر الكويت، وعن مصير الدينار الكويتي وصعوبة التصرف في حساباتهم ومدخراتهم في المصارف، وشكا للمجيد الوقوف في صفوف طويلة للحصول على الخبز والغاز المنزلي، وأوضح أن الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في وزارات الأشغال العامة والداخلية والدفاع والخارجية، وغيرها من الوظائف، طردوا من أعمالهم بدعوى ضم الكويت إلى العراق. واشتكوا له من قيام عراقيين بنهب ممتلكات للفلسطينيين، من شركات ومتاجر ومعدات وسيارات نقل، وما إلى ذلك.

وخلال الاجتماع، انفجر حسن المجيد غاضبا، متهما الفلسطينيين ب "الفساد والإفساد"، كما اتهمهم بالتركيز على القضايا الثانوية التافهة"، وطعن في قوميتهم ووطنيتهم، وسماهم "البخلاء قوميا". وكما جاء على لسان أبو الأديب وآخرين حضروا

الاجتماع، فإنه قال لهم: "إنكم تفتقرون إلى القومية إلى حد أنكم لا تدعموننا حتى بمظاهرة واحدة في مدينة الكويت. فكيف لي أن أطلب من جنودي دعم قضيتكم بينما أنتم لا تدعموننا حتى شفهيا داخل الكويت؟" ومضى حسن المجيد قائلا: "إنكم تثيرون

قضايا ثانوية كالحسابات في البنوك والممتلكات بينما نحن نحارب نيابة عنكم، بل إننا نخوض عنكم المعركة القومية، ثم قال لهم إنه يتعين عليهم الانتظار خمسة عشر عاما قبل أن تتحسن الأوضاع في الكويت والعراق

وخرج الفلسطينيون من الاجتماع بمشاعر الخيبة وعدم الاطمئنان إلى المستقبل أهانهم حسن المجيد، وأدركوا أن الفلسطينيين خاسرون لدى كلا الطرفين، وأن ما ينتظرهم لا يبعث على الاطمئنان فإن بقي العراقيون في الكويت فإن الفلسطينيين سيخسرون أموالهم وحساباتهم في المصارف وشركاتهم ووظائفهم، وعليهم عندئذ مغادرة الكويت: وإن عاد آل صباح إلى الحكم، فإنهم سيعتبرون متعاونين. وعقب ذلك الاجتماع، ازداد الفلسطينيون في الكويت ضياعا. ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ وبعد اجتماع عاصف آخر مع حسن المجيد، غادر أبو الأديب وعوني بطاش الكويت.

وفي ذلك الوقت، كان العراق قد بدأ يعتقل المئات من الفلسطينيين الذين رفضوا السياسة العراقية والعمل مع العراقيين، وأبدوا رفضهم للاحتلال العراقي للكويت، لكن عندما استفسر مكتب منظمة التحرير في الكويت، بضغط من أهالي الفلسطينيين المفقودين، السلطات العراقية عن مصير هؤلاء قوبل ممثل المنظمة بالرفض والصد. بل إن حسن المجيد طلب من المنظمة عدم الاستفسار عن أي فلسطيني يحمل جواز سفر أردنية، باعتبار أنه من رعايا الأردن وليس فلسطينية (٢٠)

سادساً: محاولات التعايش في ظل الأزمة سلوكيات فلسطينية مقاومة

ربما كان حسن علي المجيد مصيبا إذ على الرغم من الضغوط العراقية، لم تخرج

تظاهرة واحدة للفلسطينيين يمكن أن نقول إنها تعبر عن التيارات السياسية والاجتماعية الفلسطينية في الكويت، وخشية عواقب السياسة العراقية في الكويت، وانطلاقا من فهم لطبيعة الغزو الذي يتعرض المجتمع الكويتي له، حاول الكثير من ناشطي العمل السياسي الفلسطيني في الكويت، أكانوا من حركة "فتح" أم من بعض

العناصر الفاعله في منظمة التحرير الفلسطينيه التصدي لحالات التعاون الفلسطيني مع العراقيين. كما قام عدد من أعضاء حركة "فتح" ومنظمة التحرير بمحاولات لم يكتب لها النجاح للضغط على قيادة المنظمة في تونس من أجل تعديل موقفها السياسي من الأزمة. وكانت إحدى نتائج هذه المحاولات اغتيال رفيق قبلاوي أبو زياد)، قائد "فتح" في الكويت، بإطلاق النار عليه أمام أحد أقسام الشرطة العراقية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠. ولم تكن هنالك أية جهود منظمة من قبل حركة "فتح" أو "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين" لضم أعضائها إلى الجيش الشعبي العراقي فهذا الجيش الشعبي لم تكن له شعبية في أوساط الفلسطينيين، والمئات القليلة من الفلسطينيين التي انضمت فعلا إلى الجيش العراقي كان دافعها الأول الكسب المادي. ويمكن القول إن الجهتين الفلسطينيتين الوحيدتين اللتين تعاوننا مع الجيش الشعبي هما جماعة أبو العباس و"جبهة التحرير العربية المحسوبتين على العراق؛ إذ قامتا فعلا بتسجيل أعضاء منهما في الجيش الشعبي العراقي.

وعندما اجتمع أعضاء ناشطون من حركة "فتح" (فرع الكويت) إلى أبو إياد، عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، في إبان زيارته البغداد، أبدى أبو إياد قلقه من مجريات الأحداث في الكويت، وكان خلال الحديث يسمي الكويت الأراضي المحتلة". وصرح للمجتمعين أن موقف منظمة التحرير الفلسطينية أضعف القضية الفلسطينية برمتها. ثم طلب من الناشطين في حركة "فتح" مساعدة الكويتيين بالوسائل الممكنة ما عدا الوسائل

العسكرية. كما أخبرهم أنه سيعلن قريبا شجبه للاحتلال، وبعد بضعة أيام غادر أبو إياد العراق غاضبا، وذلك عقب اجتماع عاصف له مع صدام حسين. وقد اغتيل أبو إياد في تونس في كانون الثاني / يناير ١٩٩١

إن جل الجهود التي بذلت لإنقاذ التعايش بين الكويتيين والفلسطينيين كانت على يد أبو أيمن (علي الحسن)، الذي ربما كان الفلسطيني الوحيد الذي أدى دورة قيادية وسياسية حقيقية خلال الاحتلال. فبعد الغزو، عين ياسر عرفات أبو أيمن، شقيق خالد وهاني الحسن، في منظمة التحرير لتسيير شؤون الفلسطينيين الاجتماعية في الكويت، وذلك على الرغم من الخصومة بين الرجلين. فعرفات الذي كان قد أعلن تأييده

للعراق، وجد في أبو أيمن، الذي هو من أنصار حركة "حماس" ومن الشخصيات الفلسطينية الإسلامية التي عاشت عقودا في الكويت ولها علاقات قديمة فيها، شخصا يمكن الاعتماد عليه للحفاظ على وضع الفلسطينيين هناك. ولم يكن هناك فلسطيني آخر مستعد للقبول بتلك المهمة الصعبة والعلنية، بمن في ذلك كبار ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية في الكويت. ولعل ارتباط أبو أيمن بحركة "حماس"، وبالتالي بالحركة الإسلامية في العالم العربي وفي الكويت، كان مهم جدا لإنجاح تلك المهمة. فقد جاءت المهمة في وقت كان يحاول العراق استمالة الحركات الإسلامية في المنطقة؛ ولذا، فإن ارتباط أبو أيمن ب "حماس" منحه بعض الحصانة السياسية في تنفيذ سياسته(٢١). وقد وصل أبو أيمن إلى الكويت عبر العراق بعد عدة أسابيع من الاحتلال

فوجئ أبو أيمن عند وصوله بحجم الكارثة. فمن أصدقائه الكويتيين سمع عن الأحوال والأهوال، ومن الفلسطينيين سمع عن المعاملة القاسية بحقهم. وهكذا، ومنذ الأسبوع الأول، غير انطباعاته المتفائلة بإمكان الوصول إلى حل ينقذ الجميع من كارثة محدقه وبدأ يتحول إلى التشاؤم الحذر. وبدأ يرى في أثناء تعامله مع الجالية الفلسطينيه ومع الكويتيين نتيجة الأهوال التي كان العراق يحدثها في الأحياء الكويتية. لقد كان أبو أيمن معجبا، إلى حد كبير، بقيام أبناء كبرى العائلات الكويتية بممارسة تنظيف الشوارع، وحماية الأحياء، وكان معجبا بالكويتيين العاملين في الهلال الأحمر الكويتي وفي صفوف العمل الإسلامي وغير ذلك، وكان يرى في صبرهم وتحملهم وجهدهم ما هو وطني وإسلامي وإنساني وأصيل في آن واحد."

بعد وصول أبو أيمن، أصبحت مهمته العمل على تخفيف حدة التوتر بين

الفلسطينيين والكويتيين، وكبح جماح العناصر الفلسطينية غير المسؤولة التي كانت تزيد في الأوضاع سوءا، ولئن لم يتمكن من احتواء أفعال قطاع الطرق واللصوص أو أفعال جماعات "جبهة التحرير العربية" وأبو العباس وغيرها، فإن التاريخ يشهد له وللذين عملوا معه أن فضل عدم ارتكاب الفلسطينيين أعمال عنف كبيرة ضد الكويتيين إنما يعود له.

فقد كانت هناك نية لارتكاب مثل هذه الأفعال في إثر الهجوم على مدرسة فلسطينية للبنات واغتيال عدد من الطالبات والمعلمات. وأصر أبو أيمن أمام الفلسطينيين الذين أتوا إليه محتجين وغاضبين على أن هذه الأعمال هي من فعل عراقي، وأن المقصود منها الوقيعة بين الشعبين. لقد أصر أبو أيمن إصرارا قاطعا على دور أجهزة محسوبة على العراق في أعمال العنف، وذلك على الرغم من معرفته من أوساط فلسطينية دور عناصر من المقاومة الكويتية في هذه الأعمال. بل حتى عندما فجرت سيارة مفخخة خلف مكتب "فتح" في أيلول/سبتمبر، أصر أبو أيمن وأنصاره على أن التفجير ليس من أعمال المقاومة الكويتية وإنما من فعل العراقيين لخلق الفتنة بين الشعبين (٢٢)

كما نجح أبو أيمن في الجمع بين الكويتيين والفلسطينيين للعمل معا في أحد مراكز توزيع الخبز في المدينة، وهو ما ساهم في إيجاد نوع من التعايش، أو مثل، كما يعرف بلغة حل الأزمات، محاولة لوقف تصعيد التوتر كما طلب من مناصريه إقامة الصلوات مع الكويتيين. وشارك عدد من أنصاره السكان الكويتيين في بعض مظاهر العصيان المدني بأشكال مختلفة خلال الأزمة. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، ألقي العراقيون القبض على ١٢ عنصرا من أنصار أبو أيمن، وجميعهم فلسطينيون، بتهمة دعم المقاومة الكويتية، وكادت السلطات العراقية تعدمهم لولا تحرك أبو أيمن السريع على مستوى منظمة التحرير، الذي أدى في النهاية إلى الإفراج عنهم. واستدعت

الاستخبارات العراقية أبو أيمن مرتين على الأقل خلال الاحتلال، وأخضعته للتحقيق

وحذرته من مغبة أنشطته.

وكان من أهم ما قام أبو أيمن به في أثناء الاحتلال العراقي تركيزه على العمل الاجتماعي، فقد انطلق أساسا من أن حاجة الفلسطينيين في الكويت إلى المساعدات يمكن أن تدفع قطاعات كبيرة معوزة إلى التعاون مع العراقيين والالتحاق بالجيش الشعبي. وقد أدى هذا إلى تبنيه تقديم مساعدات للناس، الأمر الذي عنى عمليا توزيع الأموال على آلاف من الأسر الفلسطينية الفقيرة، وساعد بدوره في تراجع نسبة التعاون مع العراقيين في أوساط الفلسطينيين. ولا شك في أن العمل على المستويين الاقتصادي والاجتماعي كان أساسيا لتخفيف حدة التوتر بين الكويتيين والفلسطينيين. وقد قام أبو أيمن بدور في منع خروج أية تظاهرة فلسطينية فعلية واحدة تأييدا للعراق طوال فترة الاحتلال. بل إن التظاهرة الوحيدة التي تجمع فلسطينيون فيها كانت تلك التي جرت احتجاجا على مجزرة في المسجد الأقصى وعندما رفع أنصار "جبهة التحرير العربية" صورا لصدام حسين خلال التظاهرة انسحب أبو أيمن ومعظم المتظاهرين، تاركين "الجبهة العربية" وحدها(٢٣)، أما التظاهرات التي قامت تحت حراب البنادق العراقية، وأمام حواجز طيارة قام العراقيون بوضعها وإجبار

السائقين على التظاهر خمس دقائق أمام آلات تصوير التلفزة العراقية، فلم تكن سوى تظاهرات كاذبة لا تحسب على أحد.

ولئن تقطعت أواصر العلاقات بين الكثير من الفلسطينيين والكويتيين، خلال محنة الاحتلال، فإنها استمرت بين كثير من الفلسطينيين وأصدقائهم أو شركائهم الكويتيين. إذ إن تحرك الفلسطينيين في البلد، وعدم اشتباه العراقيين فيهم (مقارنة بالكويتيين) عند نقاط التفتيش، ساعداهم في إحضار الطعام والمؤن للكويتيين. وفي جامعة الكويت، ساعد عدد غير قليل من الفلسطينيين ممن استأنفوا أعمالهم فيها، قبل أن يغلقها الاحتلال نهائيا، في إنقاذ وإخفاء الوثائق والأوراق المهمة الخاصة بالأساتذة والعاملين في مختلف الأقسام الذين لم يتمكنوا من الذهاب إلى الجامعة خوفا من أن يعتقلهم العراقيون ويسيئوا معاملتهم، فقد استطاع الفلسطينيون، على سبيل المثال، تدمير عدد من أجهزة الكمبيوتر خشية استخدام العراقيين للمعلومات التي تحويها، وفي المصارف الرئيسية، ساعد عدد من الفلسطينيين في إنقاذ السجلات وأعداد كبيرة من الوثائق وأقراص الكمبيوتر الخاصة بالشركات والمؤسسات الرئيسية

في البلد، وكما يمكن توثيق عشرات الروايات السلبية، من سرقة وإساءة، هناك في المقابل مئات من الأمثلة الإيجابية التي تعكس العلاقة الخاصة بين الفلسطينيين والكويت، والتي يمكن توثيقها بكل سهولة ويسر ’

وشارك عشرات الفلسطينيين أيضا في خلايا المقاومة الكويتية، فوفق أحمد السيافي، أحد أبطال المقاومة الكويتية: "لقد تعلمنا كيفية صنع المولوتوف من أحد الفلسطينيين وأشركت إحدى أهم خلايا المقاومة الكويتية، وهي مجموعة ٢٠ شباط / فبراير، في عملياتها أفرادا عراقيين وفلسطينيين وشيعة وسنة ومن فئة "البدون" (فئة لا تحمل أوراق رسمية تدل على جنسية محددة) وكان بين هذه المجموعة فلسطينيان هما أشرف محمود نافع، وسمير محمود أبو دكر، اللذان كانا مسؤولين عن عملية التفجير التي هزت فندق الهيلتون الذي كان يستخدم مقرا لرئاسة أركان عراقية في الكويت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ وقد ألقي الجيش العراقي القبض على هذين الفلسطينيين، بالإضافة إلى أفراد آخرين في المجموعة الكويتية بلغ عددهم ١٢ فردا بينهم سيدتان، وأعدموا في ٥ شباط/فبراير ١٩٩١ أمام منازلهم، وحتى في مقبرة الرقة، حيث كان يجري دفن الكويتيين الذين يستشهدون تحت وقع التعذيب، بقي أحد الفلسطينيين حتى النهاية مع المجموعة الكويتية التي أخذت على عاتقها مسؤولية دفن الشهداء (٢٤)

وإبراهيم دبدوب، مدير المصرف الوطني في الكويت، مثال آخر للرفض الفلسطيني

للغزو. فقد كان في لندن قبل الغزو. وبصفته رئيسا للمديرين العامين في المصرف استطاع أن يدعو إلى أول اجتماع لمجلس الإدارة في لندن. وبفضل جهوده، تمكن المصرف من إنقاذ سجلاته ومراقبة أرصدته مع المصارف الأخرى

وتقديم الخدمات للكويتيين في لندن، ودبدوب هو الذي أعد الترتيبات لدخول زوجته إلى الكويت مع عدد من كبار موظفي المصرف الفلسطينيين لتهريب سجلات المصرف قبل وقوعها في أيدي العراقيين أو إتلافها. وقد كتب لهذه المهمة النجاح (يعود الفضل في جانب منه إلى رشوة دفعت للعراقيين بلغت قيمتها ٣٠ ألف دولار).

ولا شك في أن دور الفلسطينيين في تقديم الخدمات الطبية، بالإضافة إلى خدمات الكهرباء خلال فترة الاحتلال، يعكس المساهمة الفلسطينية الإيجابية في ضمان قدرة الكويت على البقاء ومقاومتها للاحتلال العراقي. ويمكن القول هنا إن الفلسطينيين في الكويت، كرافضين للاحتلال أو كمحايدين، شكلوا ما يشبه الحاجز بين المجتمع الكويتي والظلم العراقي، وخففوا في الوقت نفسه من الضرر الذي ألحقه الفلسطينيون المتعاملون مع الاحتلال بالكويتيين. إذ لولا وجود فلسطينيين رافضين للاحتلال، وآخرين محايدين، لأصبحت إمكانات البقاء والصمود في الكويت أصعب بالنسبة إلى المجتمع الكويتي، ولانصرف العراقيون إلى المزيد من التنكيل بالمجتمع الكويتي(٢٥)

سابعآ: بعد التحرير:

لقد دفع الفلسطينيون الذين بقوا في الكويت بعد تحريرها، والذين بلغ عددهم ١٥٠,٠٠٠ شخص، ثمنا غاليا وذلك عندما أصبحوا محط غضب الكويتيين وإحباطاتهم المتولدة من أفعال العراق، إضافة إلى أفعال بعض الفلسطينيين المتعاملين مع العراقيين في أثناء الاحتلال، والمتولدة في الوقت ذاته من موقف منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية والكثير من المثقفين الفلسطينيين في إبان الأزمة. ولا شك في أن ما قاله عرفات في المؤتمر الصحافي الذي عقده في ١٧ شباط / فبراير ١٩٩١ في عمان، وحديثه إلى إذاعة مونتي كارلو بعد ذلك بأيام، قد زاد كثيرا في حدة الغضب الكويتي تجاه الموقف الفلسطيني

وفي المقابل، لم يكن لدى معظم الفلسطينيين الذين بقوا في الكويت دراية شاملة بالآثام التي ارتكبها سواهم، ذلك بأن اللصوص والمجرمين، أكانوا فلسطينيين أم عراقيين، الذين دعموا العراق فعلا، غادروا في أغلبيتهم الكويت مع الجيش العراقي، بل إن الكثير من الذين بقوا في الكويت بعد التحرير كانوا من الذين قدموا الدعم الأسرة أو الصديق كويتي بشكل من الأشكال. ولم يدرك الفلسطينيون الذين لم يتعاونوا، والذين رفضوا الاحتلال، أنه في ظل هذه الشحنة العاطفية المتأججة، كانت أية علاقة بالعراقيين، مهما يكن نوعها أو شكلها، تعد شكلا من أشكال التعاون(٢٦) بل حتى ختم جواز السفر من قبل مسؤول جوازات عراقي، أو تغيير لوحات أرقام السيارات من لوحات كويتية إلى لوحات عراقية، أو تسجيل طفل في مدرسة، أو الحصول على إذن إقامة وفق القانون العراقي، أو تسجيل الاسم عندما أعلن العراق بدء الدوام في الدوائر الحكومية، كان يعتبر تعاونا مع المحتلين

بلغ عدد الذين اعتقلوا منذ اليوم الأول من تحرير الكويت في شباط/فبراير ١٩٩١ حتى انتهاء موجة الاعتقالات في تموز/يوليو ١٩٩١ ما مجموعه ستة آلاف شخص من الجنسيات كافة ولا شك في أن الكثيرين منهم تعرضوا للضرب المبرح بينما جرى تعذيب آخرين أياما وأسابيع على أيدي شبان تنقصهم الخبرة. وقد وثقت منظمة مراقبة الشرق الأوسط" (Middle East Watch) والصليب الأحمر الدولي معظم تلك الاعتقالات. أما عدد القتلى من المدنيين، بمن فيهم المدنيون العراقيون و"البدون" الذين عاشوا في الكويت قبل آب/أغسطس وبقوا فيها بعد التحرير، فقد بلغ نحو مئة شخص، وبلغ عدد المفقودين من الجنسيات كافة مئة وستين شخصا. وكان نصيب الفلسطينيين من ذلك كله، وفق إحصاءات مدققة، ستة عشر قتيلا وثلاثة وثلاثين مفقودة. ويمكن اعتبار معظم المفقودين في عداد القتلى. ومع أن هذه الارقام اقل كثيرآ مما اشيع في الشهور التي تلت الاحتلال فأن خسارة لحياة برئيه تشكل في حد ذاتها خساره انسانيه ، وقد مارس الاحتلال العراقي بحق الشعب الكويتي تنكيلاً وسلوكآ جائرآ وغير انساني ،الأمرالذي حول هذا الشعب الى ضحية امام الممارسات العراقيه القاسيه وخلال فترة الاحتلال راح قطاع من الفلسطينين واخرمن الكويتيين يمارسان احدهما تجاه الاخر نزعآ لأنسانية الاخر معبرين عن مشاعرمن البغض والألم تجاه موقف الاخر لكن بعد التحرير اقتصر هذا الفعل بصوره عامه على الكويتين تجاه الفلسطينيين بينما تحول شعوالفلسطينيين الى احساس بالمعاناة وبأنهم اصبحوا هم الضحيه(٢٧) كما قام عدد

من الكويتيين بإخفاء أصدقاء فلسطينيين لهم في الأسابيع الأولى من التحرير ردا الجميل صنعه هؤلاء لهم أيام الاحتلال. فقد ساعد علي سالم العلي الصباح، وهو أحد أقطاب المقاومة الكويتية ونجل رئيس الحرس الوطني، في تحسين أوضاع الفلسطينيين في أحد المعتقلات الرئيسية الذي كان يعج بالمئات، وقام، بمبادرة شخصية منه، بطرح القضية على رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله. ونظرا إلى دور علي سالم العلي في إبان الاحتلال وإلى صدقيته، فقد نجح في إطلاق الكثير من الفلسطينيين الأبرياء كما ساهم في تخفيف ما كان سائدا في أوساط عدة من نظرة الاتهام تجاه الفلسطينيين. (٢٨)

أما الجمعية الكويتية للدفاع عن ضحايا الحرب وجمعية المحامين الكويتية، فقد بذلتا جهودا جبارة من أجل تحسين أوضاع حقوق الإنسان في الكويت وقد عبرت سبع جماعات سياسية إسلامية وليبرالية ألفت في الكويت عقب التحرير عن استنكارها لخرق حقوق الإنسان في الكويت. وأصبحت مسألة حقوق الإنسان تحتل صدر الإعلام العالمي. كما أدت السفارات البريطانية والألمانية والأميركية في الكويت، إضافة إلى الإعلام الغربي، دورا لا يستهان به عقب تحرير الكويت من أجل تحسين الأوضاع الإنسانية وتنبيه الحكومة الكويتية إلى تلك الخروقات.

كما مارست لجنة مميزة من الفلسطينيين، وبدور مميز من الفنان الفلسطيني إسماعيل شموط وآخرين، دورا مهما في أمور كثيرة، منها تحقيق لقاءات عقدتها مع رئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ سعد العبدالله. وقد نتج من هذا الأمر تهدئة الأوضاع وتخفيف الإجراءات، وتعويض الراغبين في السفر، وغير ذلك من الأمور، وقد دفع الوضع رئيس مجلس الوزراء إلى إلقاء خطاب في حزيران/يونيو ١٩٩١ عبر محطة التلفزة دعافيه إلى تحسين معاملة السجناء في مراكز الاعتقال، ومنع الاعتقالات غير القانونية. ووفقا لغانم النجار، رئيس الجمعية الكويتية للدفاع عن ضحايا الحرب، كان أسوأ الأوضاع التي مر الفلسطينيون بها أوضاع فترة آذار/مارس – نيسان/ أبريل ١٩٩١. ومع حلول حزيران/يونيو، كان الصليب الأحمرالدولي قادرآ على دخول جميع السجون ومراكز الاعتقال كما وافقت الحكومه الكويتيه على منح المتهمين الحق في استئناف الاحكام التي اصدرتها محكمة أمن الدوله بحقهم

لقد أصبح واضحا أن الكويت لم تعد تحتمل وجود جالية فلسطينية كبيرة، وسلمت الحكومة موظفيها من الفلسطينيين المغادرين تعويضاتهم قبل مغادرتهم. وقد توجه معظم الذين غادروا الكويت إلى الأردن لأن أغلبيتهم كانت من حملة الجوازات الأردنية. لكن الفلسطينيين الحاملين وثائق سفر مصرية واجهوا صعوبة كبيرة في الانتقال إلى دولة أخرى، إذ لم تقبلهم دول كثيرة، حتى مصر التي هي أساسا مصدر هذه الوثائق. وأما الفلسطينيون الذين خدموا في القطاع الحكومي وكانوا خارج البلد بعد التحرير، فقد حصلوا على مستحقاتهم فور تقديم مستنداتهم عن طريق أحد أقربائهم أو أصدقائهم

ومن جهة أخرى، فقد الكثير من الفلسطينيين، الذين كانوا قبل الغزو يعملون في القطاع الخاص ولم يتمكنوا من دخول الكويت بعد التحرير، الكثير من حقوقهم. إذ قبل الكثير منهم بيع أسهمه بأسعار بخسة في شركات كانوا هم قد أسسوها وامتلكوا أسهمها الرئيسية. وبينما نجد أن الكثير من الكويتيين أبقى على شركائه الفلسطينيين، بل أوفى بالشروط الأصلية في اتفاقاته مع شركائه الفلسطينيين(٢٩)، فإن هناك في المقابل حالات عديدة تؤكد تنكر كويتيين لشركائهم الفلسطينيين بحجة أنهم كانوا سيواجهون المصير نفسه من قبل شركائهم الفلسطينيين لو أن الكويت لم تتحرر، وفي بعض الحالات، نجح كويتيون في إدخال شركائهم الفلسطينيين إلى الكويت لتسيير أمور شركاتهم، وتعتمد هذه الحالات في معظمها على الشريك الكويتي وعلى وضع الشركة المالي، كما استطاع كثير من الفلسطينيين تسيير أعمالهم (مع شركائهم الكويتيين) وهم في الأردن أو في غيره من الدول، بينما سوى البعض الآخر الخلاف مع شريكه عبر القضاء. وقد صدرت في سنة ١٩٩٤ قرارات من الحكومة الكويتية تلزم القطاع الخاص بتعويض الذين كانوا عاملين وموظفين فيه قبل الغزو. وبالتالي، فإن أية شكوى ضد شركات القطاع الخاص تقدم إلى الجهات الحكومية من قبل فلسطينيين

في الخارج أو في الكويت، عبر وكيل أو محام، تلزم الدولة بتخليص حقوق هؤلاء العاملين السابقين فيه، لكن القطاع الخاص يتحجج من جانبه بما كبدته الحرب من خسائر، وبعدم حصوله على تعويض من تلك الخسائر من جانب الدولة أو من التعويضات الدولية.

لقد احتاج الكويتيون إلى ردح من الزمن للتخلص من آثار الغزو النفسية وجروحه لكن ما أثار دهشة المسؤولين في الكويت هو أن عددا كبيرا من التجار وأصحاب القطاع الخاص كتب توصية قوية في مصلحة شركاء وموظفين فلسطينيين من أجل تأمين الإقامة لهم، وبالتالي تمكينهم من مزاولة أعمالهم. ولم تكن الإقامة تمنح إلا بعد أن يقوم رب العمل أو الشريك الكويتي بكتابة رسائل إلى وزير الداخلية يشيد فيها بموقف شريكه أو بمواقف موظفيه في إبان المحنة التي ألمت بالكويت. وكي يمنح الإقامة، كان لا بد من الحصول على موافقة وزير الداخلية شخصية. وهكذا، كان على آلاف أرباب العمل الكويتيين مقابلة وزير الداخلية لاستصدار الموافقة منه وبالتالي منحت آلاف من الإقامات الفلسطينيين فضلوا البقاء في الكويت.

كان ذلك هو الوضع خلال الشهور الأولى من سنة ١٩٩٢، وكانت المشاعر قد هدأت نسبيا، وبدأ الكثير من المواطنين الكويتيين يتساءل عن حقيقة مجريات الأمور خلال الغزو، ولا سيما فيما يتعلق بدور الفلسطينيين. وهنا بدأ الناس يدركون أنه كان هناك فعلا فلسطينيون أيدوا الشعب الكويتي مثلما كان هناك فلسطينيون جاهروا بمواقف معادية للكويت. وبدأ الكثير من أبناء الكويت يفكر جديا في أحداث الأزمة من منظور أكثر شمولية، ويعيد تقويم تلك الفترة، ويعيد النظر في مدى صحة التعميم بشأن الفلسطينيين تجاه ما حدث. وبالمثل، أدرك الكثير من الفلسطينيين والأردنيين مدى فداحة الأخطاء التي ارتكبتها قياداتهم وكثير من أفراد مجتمعهم في أثناء الاحتلال العراقي للكويت ومع ذلك ما زالت الهوة بين الشعبين والمجتمعين العربيين قائمة. ومثل أي صراع ذي أبعاد إنسانية وعاطفية، فإن من الصعب أن تلتئم الجروح التي خلفها الاحتلال بلا جهود وسياسات وحوارات ومبادرات من الطرفين، الهدف منها تفادي أخطاء الماضي، وفهم أزمة الخليج والغزو العراقي والمواقف التي ارتبطت بالأزمة بصورة علمية أكثر، وذلك في إطار استخلاص دروسها وتجاوزها نحو المستقبل(٣٠).

الفصل الثاني: مفاوضات اوسلو والمفاوضات الاردنيه الفلسطينيه الاسرائيليه

اولآ: المفاوضات السرية :

مع فوز حزب العمل بانتخابات الكنيست (حزيران/يونيو ٩٢) انتقلت قناة المفاوضات السرية من استكهولم السويد إلى أوسلو بالترويج. ولم يتم هذا بالصدفة، فالحزب الاشتراكي الديمقراطي في السويد كان قد خسر الانتخابات وفاز حزب

المحافظين الذي لا تربطه علاقات أيدولوجية وسياسية ثنائية مع حزب العمل في إطار الدولية الاشتراكية، بينما حكومة النرويج بيد الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي تربطه علاقات حميمة وقديمة مع حزب العمل الإسرائيلي وفي إطار الاشتراكية الدولية بدأت قناة أوسلو من صيف ١٩٩٢، بين مدير منظمة (الفافو) النرويجية تيري

– وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ قام وزير الخارجية النرويجية بزيارة إسرائيل واقترح تنشيط قناة أوسلو الخلفية والسرية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما تفقد مشروع الفافو الذي يديره تيري لارسن. – ولأن مفاوضات أوسلو، بدأت تحت مظلة منظمة (الفافو)، فقد رأس الوفد الإسرئيلي في الجولات الأربع الأولى (د.يائير هيرشفيلد) الذي سبق وعمل مع هذه المنظمة، ومعه الدكتور (رون بونداك) والفريق كان تحت إشراف (يوسي بيلين) المباشر ورعاية بيرس – رابين منذ البداية. – وانعقدت مفاوضات أوسلو تحت عنوان: (ندوة عن الموارد البشرية تنظمها الفافو) في فيلا منعزلة في سارسبورغ على مقربة من أوسلو. وجدول المفاوضات: خيار (غزة أولا)، خطة مساعدات دولية للضفة وغزة، تعاون اقتصادي متين بين إسرائيل وسلطة الحكم الذاتي(٣١)

ثانياً: أهم مراحل التفاوض:

١- تم عقد الاجتماع الأول بين الجانبين يوم ٢٠ / ١ / ١٩٩٣ في مدينة ساربسبورغ التي تبعد حوالي مائة كيلو متر عن مدينة أوسلو، وحضر هذا اللقاء عن الجانب الفلسطيني، أبو علاء وحسن عصفور والدكتور ماهر الكرد، وعن الجانب الإسرائيلي الدكتور يائير هيرشفيلد الأستاذ في جامعة حيفا، والدكتور رون بندك الذي كان يعمل مع يوسي بيلين" ومن المتخصصين بالأبحاث الاستراتيجية في القضايا الأمنية والاقتصادية. اقترح الجانب الفلسطيني أن يتم مباشرة في مناقشة مسائل القرار ٢٦٢، السلطة الانتقالية، المرحلة النهائية، القدس، الاستيطان. وأن يكون الهدف هو إعلان مبادئ، وبعد يومين من النقاش تم الاتفاق أوليا على قضايا البحث وهدفها. قدم الجانب الفلسطيني في الاجتماع الأول، كما يذكر محمود عباس وثيقة إعلان المبادئ التالية :

١- إجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل للوصول إلى سلام شامل وعادل ودائم وفقا القرارات مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨.

٢- نطاق السلطة الانتقالية الفلسطينية تشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٩٧م، ويتم الاتفاق على بحث الاستثناءات الإدارية خلال المفاوضات، على ألا تخل هذه الإستثناءات بولاية القرار ٢٤٢ و ٣٣٨ومبادئ القانون الدولي.

٣- تمارس السلطة الانتقالية الفلسطينية كافة السلطات التي يتفق على نقلها إليها .

٤- يتم اختيار السلطة الانتقالية بالانتخاب العام والحر والمباشر من قبل جميع الفلسطينيين في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة حسب إحصائيات
٤/ ٦ / ١٩٦٧.

٥- تتولى جهات دولية يتفق عليها مراقبة عمليات الانتخابات ونقل السلطة.

٦- تنشا لجنة ثنائية لبحث القضايا المشتركة ولفض المنازعات (من السلطة الانتقالية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية)

٧- تشكل لجنة تحكيمية، تحال إليها كافة الأمور المختلف عليها .

٨- إن قضايا الأمن في مفهومها الاستراتيجي المستقبلي بما تعنيه من تجسيد لأفكار التعايش السلمي في المنطقة تتطلب دراسة منطلقة من توفر النوايا الحسنة لدى كافة الأطراف.

٩- يبدأ الطرفان ببحث المرحلة النهائية بعد سنتين من تطبيق المرحلة الانتقالية أو حسب الاتفاق أيهما أقرب. وفي كل الأحوال تبدأ المرحلة النهائية في موعد لا يتعدى بداية الثالثة من هذه المرحلة.

١٠- دون الإجحاف بالمرحلة النهائية يتم بشكل غير رسمي دراسة إمكانية إنشاء اتحاد كنفدرالي للبحث في أفضل السبل والوسائل المناسبة لاستقرار المنطقة وإشاعة السلام .

٢- ١٩٩٣\١٢\١١ في أوسلو في فيلا سارپسبورغ سارت الأمور بمرونة) منذ الجولة الثانية لندوة الفافو في ١١ و ١٢ شباط/فبراير، رغم أن وارن كريستوفر كان يواصل جولاته المكوكية في الشرق الأوسط وتحت شعار " إعطاء مفاوضات واشنطن دفعة للأمام". في هذه الجولة قدم الفريق الإسرائيلي ثلاثة مشاريع :

١- مسودة إعلان المبادئ .

٢- خطوط عريضة لخطة مارشال لتنمية الضفة والقطاع.

٣- التعاون الاقتصادي الإسرائيلي – الفلسطيني وبرنامج العمل .

بعد انتهاء الجولات الخمسة من المفاوضات وضعت وثيقة أو مسودة إعلان المبادئ(٣٢)

ثالثآ: بنود الاتفاق : تألف إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي (اتفاق أوسلو) من سبع عشرة مادة وأربعة ملاحق إضافة إلى محضر تفسيري لبعض مواد الإعلان، وحدد في مادته الأولى هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في إقامة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، لفترة لا تتجاوز الخمس سنوات، تؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن (٢٦٢) و (٣٣٨)

رابعآ: أبرز النقاط التي تضمنها اتفاق أوسلو :

١-إقامة سلطة حكم ذاتي محدود للفلسطينيين في الضفة والقطاع لفترة خمس سنوات

٢- تبدأ قبل بداية العام الثالث من الحكم الذاتي المفاوضات على الوضع النهائي للضفة والقطاع، بحيث يفترض أن تؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٦٢و٣٣٨.

٣- خلال شهرين من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، يتوصل الطرفان لاتفاقية حول انسحاب "إسرائيل" من غزة وأريحا، تشمل نقلا محدودا للصلاحيات للفلسطينيين، وتغطي التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة. ٤- بعد تسعة أشهر من تطبيق الحكم الذاتي، تجري انتخابات مباشرة في الضفة والقطاع لانتخاب مجلس فلسطيني للحكم الذاتي، وتقوم القوات الإسرائيلية قبيل الانتخابات بالانسحاب من المناطق المأهولة بالسكان وإعادة الانتشار في الضفة . ٥- يتم تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية تشمل الضفة والقطاع، على أن صلاحياتها لا تشمل الأمن الخارجي ولا المستوطنات الإسرائيلية، ولا العلاقات الخارجية، ولا القدس، ولا "الإسرائيليين" في تلك الأراضي.

٦- "الإسرائيل " حق النقض "الفيتو" ضد أي تشريعات تصدرها السلطة الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية. ٧. ما لا تتم تسويته بالتفاوض يمكن أن يتفق على تسويته من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الطرفين .

٨- يمتد الحكم الذاتي تدريجيا من غزة وأريحا إلى مناطق الضفة الغربية وفق مفاوضات تفصيلية لاحقة .

٩- من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سينشئ المجلس قوة شرطة قوية، بينما ستستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

١٠- من أجل تمكين المجلس من النهوض بالنمو الاقتصادي، سيقوم المجلس فور تنصيبه، إضافة إلى أمور أخرى، بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء، سلطة ميناء غزة البحري، بنك فلسطين للتنمية، مجلس فلسطيني لتشجيع الصادرات، سلطة فلسطينية للبيئة، سلطة فلسطينية للأراضي، وسلطة فلسطينية لإدارة المياه، وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها وفقا للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد صلاحياتها ومسؤولياتها (٣٣)

خامسآ: نتائج الاتفاقية على الجانب الفلسطيني

كان الاتفاقية أوسلو نتائج سلبية على الوضع الفلسطيني بشكل عام، وبعض الإيجابية كما يرى موقعو الاتفاق كما يلي:

النتائج السلبية لاتفاق أوسلو على الوضع الفلسطيني بشكل عام .

١- أخرج الاتفاق الأمم المتحدة كمظلة دولية تحكم النزاع بين الطرفين ولم تعد كل قراراتها المتعلقة بحق شعب فلسطين في تقرير المصير، أو بقرار تقسيم فلسطين سنة ١٩٦٧، تشكل مرجعية يمكن الاحتكام إليها. وظلت الولايات المتحدة تلعب دور الراعي الأكبر لعملية التسوية وهي المعروفة بانحيازها الصارخ للجانب الإسرائيلي.

٢- اختلفت نظرة الرأي العام الدولي إلى الشعب الفلسطيني من صاحب حق مهضوم وأرض مغتصبة ومقاتل من أجل الحرية، إلى شعب وقع مع أعدائه اتفاق سلام عليه الوفاء بالتزاماته لتحقيق مزيد من الحقوق، فيما بدوا وكأنهم "أعادوا حقهم

المسلوب".

٣- لم يتعرض الاتفاق لأخطر القضايا حيث تم تأجيلها لمرحلة المفاوضات النهائية

أ- مستقبل مدينة القدس، والتي أعلنها اليهود عاصمة أبدية لهم و صادروا ٨٩% من أرضها، وأسكنوا في القدس الشرقية أكثر من ٢٠٠ ألف مستوطن.

ب- مستقبل اللاجئين الفلسطينيين الذين يزيد عددهم (سنة ٢٠٠١) عن ستة ملايين و ٢٠٠ ألف لاجئ .

ج – مستقبل المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث صادر الصهاينة ٦٧% من أراضي الضفة الغربية .

٤- أدى تأجيل القضايا المصيرية (السيادة – القدس – المستوطنات – اللاجئين) إلى مفاوضات الحل النهائي إلى تفريغ الحل الانتقالي من مضمونه الحقيقي، إذ استمر الكيان الصهيوني في الاحتفاظ بالأمن و الهيمنة على المنافذ الحدودية، والسيطرة على الأرض والثروات وربط قرارات السلطة وتشريعاتها الرئيسية بسلطات الاحتلال، ومنعها من فتح سفارات وممثليات في الخارج.

٥-توسيع الاستيطان. جنبا إلى جنب مع مصادرة الأراضي نشطت إسرائيل في البناء الاستيطاني عقب الاتفاقيات وكأنها كانت في سباق مع الزمن. لقد بنت إسرائيل بيوتا استيطانية خلال سبع سنوات من توقيع الاتفاقية تساوي بعددها تقريبا تلك التي بنتها منذ ١٩٩٧حتى ١٩٩٤. ظهر أن إسرائيل بدأت سباقا مع الزمن بعد توقيع الاتفاقيات، وعملت على الإسراع في فرض أمر واقع في الضفة الغربية يؤثرعلى سير اي مفاوضات مستقبليه وقد شهدت الاراضي المحتله بعد اتفاق اوسلو تسارعآ في عمليات الاستيطان ومصادرة الاراضي لشق الطرق الالتقائيه التي اقرتها اتفاقية طابا.

٦-عبرالتوقيع على الاتفاق عن تنازل الموقعين عن حقوق مقره دولياً ابرزها حق مقاومة الاحتلال بكل الوسائل المشروعه وفقاً لقرار الجمعيه العامه للأمم المتحده حول مقاومة الشعب تحت الاحتلال العسكري لقوات الاحتلال وارهابها بالقوه.

٨- تقييد نطاق حل القضية الفلسطينية بفلسطينيي الداخل، وتحويل قضية الشعب الفلسطيني في الخارج إلى قضية أشخاص مشردين وقصر حل قضيتهم على التوطين أو التعويض بالإضافة إلى تهميش قضية النازحين والحيلولة دون عودة معظمهم إلى أراضيهم.

٩- ترسيخ قضية الأمن الصهيوني كأحد محددات حصول الفلسطينيين على حقوقهم السياسية واتخاذ ذلك كذريعة لتحقيق المأرب السياسية للاحتلال .

١٠- يؤسس الاتفاق تعاونا وتحالفا أمنيا بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل لمواجهة البرامج المسلحة لقوى المعارضة ضد إسرائيل، وفي ذلك يقول رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إسحاق رابين: "إن الفلسطينيين أكفأ منا في حفظ الأمن داخل مناطقهم وقمع الإرهابيين.

١١- أدي الاتفاق كذلك إلى فرز سياسى بين معسكري المؤيدين والمعارضين، مما تسبب بانقسام كبير في الشارع الفلسطيني تجاه معظم القضايا التي يتوجب التعامل معها، مما أضعف إمكانية اتخاذه منطلقا موحدا للجهد الفلسطيني العام.

١٢- أدى الاتفاق إلى تباين في نظرة القوى السياسية الفلسطينية لمنهج التعامل مع الاحتلال في بقية الأراضي المحتلة التي لا يشملها اتفاق غزة – أريحا، حيث رأى "المؤيدون" ضرورة الالتزام بنصوص الاتفاق لتحقيق مزيد من المكتسبات عبر التفاوض والحوار في إطار الاتفاق، فيما رأي "المعارضون" أن المواجهة المسلحة مع قوات الاحتلال هي السبيل الأفضل لإجبار الاحتلال الإسرائيلي على التنازل لصالح الحقوق الفلسطينية.

١٣- لا يوجد في الاتفاق إشارة إلى حق الفلسطينيين في تقرير المصير، أو إقامة دولتهم المستقلة، ولا يشير الاتفاق إلى الضفة والقطاع كأراض محتلة، مما يعزز الاعتقاد أنها أراض متنازع عليها.

١٤- لا تتضمن مسؤوليات السلطة الفلسطينية الأمن الخارجي والحدود، ولا يستطيع أحد دخول مناطق السلطة دون إذن "إسرائيلي" ولا يجوز للسلطة تشكيل جيش، والأسلحة تدخل بإذن إسرائيلي".

١٥- اعترفت قيادة م.ت.ف "بحق إسرائيل في الوجود"، وبشرعية احتلالها ل٧٧% من أرض فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ والتي لا تجري عليها أية مفاوضات ٧. ١٦- أما فيما يخص موضوع المياه في الاتفاقية، فإن الاتفاق لم يحدد

الحقوق والتوجهات لحل المشكلة المائية في الضفة والقطاع . وبالنظر إلى أهم برامج السلطة الفلسطينية هي عمليات التطور الزراعي والصناعي وإنشاء البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني المنهار، فإن المياه تعد المشكلة الأساسية التي تواجه هذه البرامج . وقد شرح الدكتور رياض الخضري رئيس الوفد الفلسطيني في المفاوضات المتعددة الواقع الذي فرضه اتفاق اوسلو على الجانب الفلسطيني في مجال المياه بقوله: "يقتصر عمل الهيئة الفلسطينية للإشراف على المياه على جمع البيانات وتسليمها لإسرائيل ".

١٧- بالنسبة للأمن نصت اتفاقية طابا الملحقة ب أوسلو على أنه لا يحق للسلطة ملاحقة الذين تعاونوا مع إسرائيل سواء بالتحقيق أو المساءلة أو الطرد من الوظيفة ، بينما نصت على ملاحقة الإرهاب والإرهابيين، أي المجاهدين والمقاومين الفلسطينيين .

١٨- في مجال التعليم. تبين أن الاتفاقيات تطالب بمنهاج تربوي يتناسب مع نصوصها من أجل إحلال السلام، وأخذت إسرائيل ومعها أمريكا تراقب المناهج المدرسية وتتفحصها جيدا وتعترض بقوة على بعض الجمل والفقرات والمعلومات.

١٩- في المجال الاقتصادي. وقعت السلطة الفلسطينية على اتفاقية باريس الاقتصادية التي تجعل من الفلسطينيين ملحق للاقتصاد الإسرائيلي لا يقوى على الاستقلال الجزئي. فتحت الاتفاقية السوق الفلسطينية أمام كل الأسواق بحيث انهار جزء كبير من الصناعة الفلسطينية المتواضعة، وتأثرت الزراعة بدرجة كبيرة، ولحقت أضرار هائلة بالحرف. تعاملت اتفاقية باريس مع الفلسطينيين وكأنهم دولة وفتحت الضفة وغزة لمختلف أنواع الاستيراد. فتحت السلطة الفلسطينية السوق الفلسطينية لكل أنواع البضائع ولم تطور أي نوع من الحماية من الصناعة المحلية.

سادساً: المكاسب الإسرائيلية من اتفاق أوسلو:

انعكس اتفاق أوسلو على الجانب الإسرائيلي بشكل ايجابي، وقد وصف أحد المفاوضين الإسرائيليين في أوسلو أوري سبير الاتفاق بأنه "اتفاق استراتيجي"، بعض هذه الإيجابيات في النقاط التالية:|

١- تسويق الكيان الصهيوني ككيان طبيعي في المنطقة، له حق العيش ضمن حدود آمنة، أي حصول الكيان على شرعية فلسطينية – عربية.

٢-ستوفر أجواء التسوية فرص نمو اقتصادي أفضل للكيان الإسرائيلي" وهذا ما حدث فعلا خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين إذ قفز الناتج القومي الإسرائيلي من ١٥,٣ مليار دولار أمريكي سنة ١٩٨٣ إلى ١٠٥,٤

مليار سنة ١٩٩٩، وارتفع دخل الفرد "الإسرائيلي" إلى ١٨،٣٠٠ دولار ليشكل أحد أعلى الدخول في العالم.

٣-عالج الاتفاق مختلف الجوانب الجوانب المتعلقة بأمن إسرائيل وجيشها ومواطنيها سواء داخل مناطق الحكم الذاتي المحدود أو خارجها، غير أنه لم يتطرق إلى الأمن الفلسطيني إلا في شق واحد يتعلق بالنظرية الإسرائيلية القائلة بأن فئات المعارضة الفلسطينية تشكل خطرا على الفلسطينيين، وقد عبر عن هذا الفهم شمعون بيريز" وزير خارجية إسرائيل عند توقيع الاتفاق بقوله: "إن إسرائيل ستوفر السلاح اللازم السلطة الحكم الذاتي لمواجهة الأخطار الأمنية من المنظمات الإرهابية(٣٤).

٤-بما أن ممثلي الشعب الفلسطيني" الرسميين هم الذين وقعوا الاتفاق، فقد فتح ذلك الباب واسعا أمام الأنظمة العربية ودول العالم إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الكيان الإسرائيلي على مستويات مختلفة. مما أدى إلى فك العزلة الدولية عنه والتي عاناها طيلة ٤٥ عاما، وأصبح "الإسرائيل" مكاتب تمثيل في تونس والمغرب وقطر وعمان وموريتانيا، كما أقامت نحو ٥٠ دولة أخرى علاقات دبلوماسية معها .

٥- نشأت في الكيان الإسرائيلي حتى اندلاع انتفاضة الأقصى حالة من الاستقرار الأمني النسبي والازدهار الاقتصادي، فتضاعف الدخل القومي الإسرائيلي" من نحو ٣٠ مليار سنة ١٩٩٣ إلى ١ . ٥ مليارات دولار سنة ١٩٩٩. كما استقبل الكيان "الإسرائيلي" مئات الآلاف من المهاجرين اليهود.

٦- في تعليق ل "رون بونداك" أحد المفاوضين الإسرائيليين في أوسلو حول نتائج الاتفاق على الجانب الإسرائيلي يقول: "تم قبولنا في العالم وتحركت العلاقات بيننا وبين العالم العربي بشكل أدراماتيكي، وبدأ افتتاح مكاتب تجارية وسفارات لنا، وقد أتاح هذا الحدث بدء مفاوضات جدية فورا بين إسرائيل والأردن مما أدى بعد سنة إلى اتفاق سلام بيننا وبين الأردن. وجاءت إلى إسرائيل استثمارات ضخمة، ولشركات

عالمية مثل انتل، وشركات صينية ويابانية.

٧- فيما يتعلق بموضوع المياه قد أشار إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي إلى تعاون الطرفين - إسرائيل والفلسطينيين - في إدارة الموارد المائية في الضفة و القطاع وتقديم مقترحات حول حقوق المياه لكل جانب)، كما دعا إلى تطوير البنية التحتية بما في ذلك المياه). إلا أن إسرائيل بدلا من التخلي عن المياه في مناطق الحكم الذاتي فإنها ما زالت تصر على ضرورة البحث عن مصادر جديدة خارجية التزويد الضفة والقطاع، مشيرة بذلك إلى أن حقوق المياه في هذه المناطق إنما أصبحت "إسرائيلية" بحكم الاحتلال والأمر الواقع، ويؤكد رئيس لجنة المياه عن الجانب الإسرائيلي في المفاوضات المتعددة الأطراف (كاتس عوز): "أن مياه الضفة الغربية كانت وستبقى إسرائيلية حتى بعد إقامة الحكم

الذاتي". وعليه فإن اتفاق الحكم الذاتي لم يعط الحق في استخدام المياه للفلسطينيين وفق مصالحهم القومية والوطنية ووفق تخطيطهم الاقتصادي. من هنا ينظر الإسرائيليون إلى مياه الضفة الغربية بوصفها مصادر وطنية لإسرائيل .

٨- في تعليق للخبيرالإسرائيلي للاستيطان (دروراتكس) حول اتفاق اوسلو يقول: اتفاق اوسلو هواحسن هديه للمستوطنين الاسرائيليين وللمشروع الاستيطاني الاسرائيلي لانه خلق الظروف الملائمه التي ينتعش مشروع كهذا ضمنها بينما تعتني السلطه الفلسطينيه كما هو مفترض بالمواطنين الفلسطينيين ،فأن ٦٠بالمئه من الضفه الغربيه تظل مفتوحه امام الاستيطان وانها فتره استغلتها اسرائيل بشكل فعال لتضاعف عدد المستوطنين في الضفه الغربيه الى ثلاثة امثال، وان مااستعرضته من نتائج ان الاتفاق جاء عكس صالح الفلسطينيين تماماً وقد خلق عقبات داخليه داخل الشعب الفلسطيني (٣٥).

سابعاً:الاتفاق المؤقت (اتفاق اوسلوا الثاني)

في ٢٨ايلول\سبتمبر١٩٩٥وقع الاتفاق الاسرائيلي –الفلسطيني المؤقت بشآن الضفه الغربيه وقطاع غزه في واشنطن العاصمه رئيس الوزراء رابين ووزيرالخارجيه بيريز عن حكومة اسرائيل والرئيس عرفات عن منظمة التحريرالفلسطينيه ، ووقع الاتفاق المؤقت بالقاهره في ٢٧اغسطس\اب ١٩٩٥وادى الاتفاق الى توسيع نطاق السيطره المدنيه للحكم الذاتي الفلسطيني المؤقت على مايقرب من ٣٠في المائه من الضفه الغربيه ،وبموجب الاتفاق اكدت اسرائيل ومنظمة التحريرالفلسطينيه ان ترتيبات الحكم الذاتي جزء لايتجزء من عملية السلام، وفي ٥اذار ١٩٩٦ دعا الامين العام في بيانه المجمتع الدولي الى الوقوف صفآ واحداً في مكافحه اعمال العنف الشنيعه فأعرب المشاركون عن تأييدهم الكامل لعملية السلام في الشرق الاوسط (٣٦).

ثامناً: برتوكول الخليل:

في ١٥كانون الثاني\يناير١٩٩٧وبعد مفاوضات صعبه تم التوصل الى اتفاق بشأن نص برتوكول تنفيذ اعادة الانتشار في الخليل واتفاق بشأن القيام باعادة انتشارالقوات الاسرائيليه على مراحل من المناطق الريفيه في الضفه الغربيه وحضي هذا الاتفاق بترحيب فوري من المجتمع**الدولي، وفي عام ١٩٩٨لم تتحقق فيه اي تقدم دبلوماسي اومادي ملموس في عملية السلام، وفي ١٥تشرين الاول\اكتوبر١٩٩٨خطت عملية السلام خطوه اخرى بعقد مؤتمر في مزرعة واي ريفر في ميريلاند الولايات المتحده تحت رعاية كلينتون وقدم مذكره نصت على اعادة نشرالقوات الاسرائيليه بالتوازي مع تحقيق الفلسطينين لاهداف امنيه وتقدم في الجانب الاقتصادي ،وجرى تنفيذ المرحله الاولى من الاتفاق واجلت المزيد من اعادة الانتشاروانتهت في ٤مايو\ايار١٩٩٩مده خمس سنوات المحده للاتفاق المؤقت**

لعام ١٩٩٥،وفي ٤ايلول١٩٩٩انهى رئيس الوزراء الاسرائيلي باراك ورئيس السلطه الفلسطينيه عرفات اكثرمن ثمانية شهور من الجمود في عملية السلام بالتوقيع على مذكرة شرم الشيخ لتنفيذ الالتزامات العالقه المترتبه من الاتفاقات الموقعه واستئناف مفاوضات الوضع النهائي فرحب الامين العام اشدالترحيب بالاتفاق وبحلول اذاراامارس٢٠٠٠اعادت اسرائيل نشرقواتها في الضفه الغربيه وظلت اسرائيل مسيطره سيطره كامله على منطقة القدس الشرقيه وعلى ٦٠بالمائه من الضفه الغربيه وفي ١١تموزايوليو٢٠٠٠عقد رئيس الولايات المتحده قمة السلام في الشرق الاوسط في كامب ديفيد جاء فيه التصدي لجميع الجوانب الرئيسيه للتراع الاسرائيلي- الفلسطيني بما في ذلك الحدود و وضع القدس وحق العوده للاجئين الفلسطينيين،لم تكلل هذه الاتفاقيه بالنجاح واعرب الامين العام عن خيبة الامل من الطرفين فلم يتمكنا من التوصل الى اتفاق شامل على الرغم من الجهود التي يذلت في كامب ديفيد ،ومع اقتراب موعد الانتخابات الاسرائيليه في ٦شباطافبراير اجتمع المفاوضون الفلسطينيون والاسرائيلون في طابا بمصر في الفتره من ٢١الى ٢٧كانون الثاني ايناير٢٠٠١مع الوساطه الفعاله لاطراف ثالثه في محاولة اخيره لاحراز تقدم بشأن عدد من المسائل استناداً الى ثوابت كلينتون وقبل الجانبان بمبدآ مقايضه الارض ولكن حجم الارض ونسبتها ظل قيد المناقشه (٣٧).

الخاتمه:

لاشك في أن أنتهاء سريان العقد الاجتماعي –السياسي بين الفلسطينين والكويتين حلفاء واصدقاء على مدى نصف قرن، كان نهاية حزينه أضرب بمصالح الطرفين الاقتصاديه والثقافيه والمهنيه والانسانيه فالكويتيون لم يدركوا في السابق حجم الضغوط ومشاعر الاغتراب التي كابدها الفلسطينين في الكويت قبل الثاني من اب\اغسطس١٩٩٠والفلسطسنين من جانبهم لم يتفهموا حجم معاناة الكويتيين في اثناء الاحتلال فقد سيطر على الكويتيين تجاه الفلسطينيين بأنهم كانوا ضحايا لكل ماحدث لقد كان من الصعب جدآ على اغلبية الكويتيين ان تعي جيدآ المشاعر المتناقضه التي عصفت بالفلسطينيين خلال الاحتلال العراقي للكويت فكلا الشعبيين تجاهل الدورالايجابي الذي قام به الناشطون في مجال حقوق الانسان ،وان الوجه الانساني في كلا الطرفين يجب ان يصبح في المستقبل حجر الاساس لتحقيق المصالحه ولأقامة علاقات ايجابيه بين الشعبين،وبعد عقد اتفاق اوسلو الذي وقع بين منظمة التحرير واسرائيل عام ١٩٩٣توصلت الى عدة نتائج كان من بينها :لم يكن توجه منظمة التحرير الفلسطينيه للتسويه السلميه وقبولها بوجود اسرائيل وليد اللحظه وانما تطور منذعام ١٩٦٧،كما كان للضروف المحليه والاقليميه والدوليه اثر كبير في توجه المنظمه للحول السلميه والتوصل في النهايه لتوقيع اتفاقية اوسلو،كما شكلت مشاريع التسويه السلميه التي سبقت اوسلو اللبنه الاساسيه

للاتفاقيه اوالنسخه المطوره عنها ان صح التعبير،كما كان لاتفاقية اوسلو نتائج سلبيه على الوضع الفلسطيني بشكل عام ونتائج ايجابيه للجانب الاسرائيلي ،واستفراد منظمة التحريرالفلسطينييه بالقرار الفلسطيني وقد ظهرذلك واضحآ في توقيعها على هذه الاتفاقيه دون الرجوع الى الشعب الفلسطيني صاحب القضيه .

قائمة المصادر:

١- بلال الحسن، الفلسطينيون في الكويت ،بحث احصائي، دراسات فلسطينيه، منظمة التحريرالفلسطينيه، مركزالابحاث، بيروت،١٩٧٤،ص١١-١٤.

٢- عادل طبطبائي، السلطه التشريعيه في دول الخليج العربي، الكويت، ١٩٨٥،ص٤٥-٣٤٤.

٣- هشام شرابي، مقدمات في دراسة المجتمع العربي، شركة كاظمه للنشروالتوزيع، الكويت، ص٥٠-٥٧.

٤- بلال الحسن، المصدرالسابق،ص١٦-١٧.

٥- عبدالرضا أسيري،الكويت في السياسه الدوليه والمعاصره، الكويت، ١٩٩٣،ص١٣١-١٨٣.

٦- هشام شرابي، المصدرالسابق، ص٦٠.

٧- عبدالرضا اسيري،المصدرالسابق،ص٢٠٠.

٨- فوزي البحيري الكفافي ونوفل بركات، المدخل الى القضيه الفلسطينيه، دارالبشير، عمان ١٩٩٧،ص٢٧.

٩- حمدان عواد جباره وحسين مصطفى، فلسطين والقضيه الفلسطينيه،منشورات جامعة القدس المفتوحه، ٢٠١٢،ص٥٠٠.

١٠- هشام شرابي، المصدرالسابق،ص ٧٧.

١١- عبدالسلام درويش ، أثرالاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الاسرائيلي على ايجاد حل للقضيه الفلسطينيه، رسالة ماجستير،منشوره، جامعة النجاح الوطنيه،كلية الدراسات العليا، نابلس، ٢٠١٣،ص٩٨.

١٢- حاتم السطري، مشاريع التسويه السياسيه الرسميه للصراع العربي الاسرائيلي في مجلة شؤون فلسطينيه ١٩٧١-١٩٩٣،رسالة ماجستيرمنشوره، الجامعه الاسلاميه، كلية الاداب، غزه، ٢٠١٦، ص٤٥.

١٣- زهدي سمور، تاريخ العرب المعاصر،منشورات جامعة القدس المفتوحه، عمان، ١٩٩٦،ص٢٢-٤٣.

١٤- محمد شديد، الولايات المتحده والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفيه، جمعية الدراسات العربيه، القاهره، ١٩٨١،ص٥٦.

١٥- محسن صالح، فلسطين، سلسلة دراسات منهجيه في القضيه الفلسطينيه، كوالامبور،٢٠٠٢،ص٤١-١٥.

١٦- حاتم السطري، المصدرالسابق،ص٥٥.

١٧- انور مور، التطور التاريخي لمشروع الدوله الفلسطينيه ١٩٦٤-١٩٩٩،رسالة ماجستيرمنشوره، كلية الاداب ،الجامعه الاسلاميه،غزه، ٢٠١٤،ص٦٥.

١٨- محمد شديد، المصدرالسابق، ص٣٣.

١٩- عباس محمود، طريق اوسلو،ط٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،بيروت، ١٩٩٤،ص٥٦.

٢٠- ممدوح نوفل، قصة اتفاق اوسلو،الروايه الحقيقيه الكامله، الاهليه للنشروالتوزيع، عمان،١٩٩٥، ص٣٥-٤٥.

٢١- عبدالجليل مرهون، العلاقات الخليجيه العراقيه، مجلة شؤون الشرق الاوسط، العدد٤٩،ص ٧٧.

٢٢- محمد الزيود، مستقبل امن الخليج والمتغيرات الاقليميه في الشرق الاوسط ٢٠٠٣-٢٠٠٦،رسالة ماجستير،غيرمنشوره، الجامعه الاردنيه، عمان، ٢٠٠٧،ص٨٧.

٢٣- حسن حاتم، اشكالية المأزق العراقي، صحيفة الحوار المتمدن، العدد،١٧٥٨،ص١٤.

٢٤- اشرف محمد كشك، امن الخليج العربي بعدالحرب، مجلة السياسه الدوليه، مؤسسة الاهرام، العدد١٥٥،القاهره،٢٠٠٤،ص٣٤.

٢٥- عبدالله الستلي نصره، امن الخليج من غزو الكويت الى غزو العراق، دارالفارس للنشروالتوزيع، عمان، ٢٠٠٣،ص٤٢.

٢٦- تيسيرفارس، العلاقات الاردنيه الكويتيه واقعها ومستقبلها، دارالوراقيين، عمان، ٢٠٠٣،ص١٣-١٦.

٢٧- اسماعيل صبري، امن الخليج وتحديات الصراع الدولي،دراسه للسياسات الدوليه في الخليج ،الكويت،١٩٨٨،ص٥٥.

٢٨- حسن حاتم، المصدرالسابق،ص١٧.

٢٩- حنان عرفات ، اثر اتفاق اوسلوعلى الوحده الوطنيه الفلسطينيه وانعكاسها على التنميه السياسيه،رسالة ماجستير،منشوره،جامعة النجاح الوطنيه،نابلس،٢٠٠٥،ص٢٧.

٣٠- منيرشفيق، اتفاق اوسلو وتداعياته، منشورات فلسطين، الاردن،١٩٩٤،ص٢٣.

٣١- عبدالله الستلي،المصدرالسابق،ص٤٤.

٣٢- اسماعيل صبري،المصدرالسابق،ص٥٧-٥٩.

٣٣- حنان عرفات، المصدرالسابق،ص ٢٩-٣٠.

٣٤- اسماعيل صبري،المصدرالسابق، ص٥٩.

٣٥- هشام شرابي،المصدرالسابق، ص٧٩-٨٠.

٣٦- حنان عرفات،المصدرالسابق،ص ٤٥.

٣٧- منيرشفيق، المصدرالسابق،ص٢٨.